وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنـــوان

دور المحاسبة المالية في الإفصاح عن الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

دراسة الحالة شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط"

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطلبة:

- مريم بركاس
- أمال بركاس

إشراف الأستاذ(ة):

قيرة عمر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

إهـــــــــــــــــــداء

أولا الحمد لله الذي أعاننا والذي به استعنا وعليه توكلنا الحمد لله الذي يسر سبيلنا وأنار دربنا

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي أنارت دربي بنصائحها، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة، إلى من زينت حياتي بضياء البدر وشموع الفرح، إلى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب، إلى من علمتني الصبر والإجتهاد، إلى الغالية على قلبي

أمـــــــــــــي

أهدي تخرجي إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أبـــــــــــي

إلى إخوتي وأسرتي جميعا أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة، إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.

إلى كل من ساندني وساعدني في انجاز هادا البحث العلمي وخاصة الاستاد المشرف قيرة عمر.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المحاسبة المالية المستلهمة من معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن الأداء المالي.

حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فتم استخدام دراسة حالة لإحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي مؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط.

توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية له اثر ايجابي على القوائم المالية من خلال تحقيق الملائمة والموثوقية وغيرها من الخصائص النوعية للمعلومات المالية لإفادة كل مستخدمي هذه المعلومات قدر المستطاع وحسب الحاجة المرجوة منها، لما تتصف به عملية الإفصاح هذه من شفافية وموثوقية وحيادية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة المالية، القوائم المالية، المعايير المحاسبية الدولية، الإفصاح عن الأداء المالي.

Abstract:

The study aimed to find out the extent of the contribution of financial accounting inspired by international accounting standards, to disclosure of financial performance.

Where it relied on the descriptive approach in the theoretical side, while the practical side, a case study was used by one of the Algerian economic institutions, **namely the Ayachi Said** foundation for the production of tiles.

The study found that disclosure in accordance with international accounting standards has a positive impact on the financial statements by achieving the relevance, reliability and other qualitative characteristics of financial information to benefit all users of this information as much as possible and according to the desired need, as this disclosure process is characterized by transparency, reliability and impartiality.

Key words: Financial accounting, financial statements, International accounting standards, Disclosure of financial performance.

فهرس المحتويات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1.	**بسملة**	
2.	**الشكر**	
3.	**الإهداء**	
4.	**فهرس المحتويات**	
5.	**فهرس الجداول**	
6.	**فهرس الأشكال**	
7.	**قائمة الملاحق**	
8.	**قائمة الرموز والمختصرات**	
9.	**مقدمة**	أ- هـ
10.	**الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة المالية**	
11.	**تمهيد**	7
12.	**المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة المالية**	8
13.	المطلب الأول: نشأة وتطور المحاسبة	8
14.	المطلب الثاني:مفهوم المحاسبة المالية وأهدافها	10
15.	المطلب الثالث:فروض المحاسبة المالية ومبادئها	13
16.	**المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي**	16
17.	المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه	16
18.	المطلب الثاني:الخصائص الواجب توفرها في الإفصاح المحاسبي ومقوماته	18
19.	المطلب الثالث:أساليب الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه	21
20.	**المبحث الثالث: الإفصاح في القوائم المالية**	24
21.	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	24

22.	المطلب الثاني:عناصر إعداد القوائم المالية	26
23.	المطلب الثالث:مستخدموا القوائم المالية	29
24.	**خلاصة**	31
25.	**الفصل الثاني: الإفصاح عن الأداء المالي في القوائم المالية**	
26.	**تمهيد**	33
27.	**المبحث الأول: أساسيات حول الأداء**	34
28.	المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه	34
29.	المطلب الثاني: مجالات الأداء ومقوماته	37
30.	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على أداء المؤسسة الإقتصادية	39
31.	**المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي**	41
32.	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	41
33.	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	42
34.	المطلب الثالث: معايير الأداء المالي	43
35.	**المبحث الثالث: معايير الإفصاح المحاسبي**	44
36.	المطلب الأول: المعيار المحاسبي رقم IAS1 عرض القوائم المالية	44
37.	المطلب الثاني: المعيار المحاسبي رقم IAS8 السياسات المحاسبية–التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	60
38.	المطلب الثالث: المعيار المحاسبي رقم IAS33 ربحية السهم	65
39.	**خلاصة**	71
40.	**الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مستوى شركة "عياشي سعي" لإنتاج البلاط**	
41.	**تمهيد**	73
42.	**المبحث الأول: تقديم شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط**	74
43.	المطلب الأول: لمحة عن شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط	74

44.	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط	76
45.	المطلب الثالث: دور شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط في الإقتصاد الوطني	78
46.	**المبحث الثاني:واقع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (1) والمعيار المحاسبي الدولي (33) في مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط**	79
47.	المطلب الأول: عرض الميزانية العامة وفقا للمعيار رقم (1) للمؤسسة للفترة 2015-2019	79
48.	المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج وفقا للمعيار رقم (1) للمؤسسة للفترة 2015-2019	86
49.	المطلب الثالث: حساب ربحية السهم للمؤسسة وفقا للمعيار رقم(33) للفترة 2015-2019	90
50.	**خلاصة**	93

قائمـــــــــــة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "إعداد وعرض القوائم المالية"	44
2.2	الميزانية العمومية التقليدية	47
3.2	ميزانية الأصول	48
4.2	ميزانية الخصوم	49
5.2	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	59
6.2	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	52
7.2	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	53
8.2	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	55
9.2	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة	56
1.3	ميزانية مؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2015	58
2.3	ميزانية مؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2016	80
3.3	ميزانية مؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2017	81
4.3	ميزانية مؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2018	82
5.3	ميزانية مؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2019	83
6.3	جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2015	84
7.3	جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2016	85
8.3	جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2017	86
9.3	جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2018	88
10.3	جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2019	89

قائمة الأشكال

الرقم	**عنوان الأشكال**	**الصفحة**
1.2	أنواع الأداء حسب معيار المصدر	
1.3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة " عياشي سعيد" لإنتاج البلاط	

قائمة المختصرات

PCN	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	النظام المحاسبي المالي
APB	مجلس المبادئ المحاسبية
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	المعايير المحاسبية الدولية

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	ميزانية المؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد" جانب الأصول لسنة 2015
02	ميزانية المؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد" جانب الخصوم لسنة 2015
03	جدول حساب النتائج للمؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد لسنة 2015
04	ميزانية المؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد" جانب الأصول لسنة 2016
05	ميزانية المؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد" جانب الخصوم لسنة 2016
06	جدول حساب النتائج للمؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد لسنة 2016
07	ميزانية المؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد" جانب الأصول لسنة 2017
08	ميزانية المؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد" جانب الخصوم لسنة 2017
09	جدول حساب النتائج للمؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد لسنة 2017
10	ميزانية المؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد" جانب الأصول لسنة2018
11	ميزانية المؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد" جانب الخصوم لسنة 2018
12	جدول حساب النتائج للمؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد لسنة 2018
13	ميزانية المؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد" جانب الأصول لسنة 2019
14	ميزانية المؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد" جانب الخصوم لسنة 2019
15	جدول حساب النتائج للمؤسسة الاقتصادية "عياشي سعيد لسنة 2019

مقدمـــــــة

مقدمة

في ظل التطورات والتغيرات الحاصلة والتي تشهدها بيئة الأعمال واشتداد المنافسة بين المؤسسات تسعى العديد منها إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها تحقيق نتائج جيدة لضمان الاستمرارية والنمو، وللوصول إلى ذلك فهي تقوم باستغلال مختلف الموارد بكفاءة وفعالية بهدف رفع وتحسين أداءها بصفة عامة، والأداء المالي بصفة خاصة. فهادا الأخير يعتبر مرآة أداءها العام، إذ انه يعبر عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي بموضوعية لكونه يعتمد على معلومات كمية.

وتتزايد يوما بعد يوم أهمية الإفصاح المحاسبي لمخرجات المحاسبة المالية والمتمثلة أساسا في القوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة في ظل حقبة العولمة، ما جعل المتعاملين مع المؤسسة بحاجة دائمة إلى معلومات ومؤشرات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وبما أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية ونوعية للعديد من الأطراف، فإن فهم هذه القوائم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير المالية من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا. إذ من المتوقع أن لا يكون هناك تحليل مفيد للقوائم المالية بدون فهم كاف للمعايير والطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم.

لهذا سعت مختلف الدول والمنظمات المهنية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بهدف توحيد الممارسات وتوفير معلومات ذات جودة مفهومة، ملائمة وتحظى بالقبول العام لدى أغلبية الدول.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي عملت على إصلاح النظام المحاسبي من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطنيPC N إلى النظام المحاسبي المالي SCF، القائم على معايير المحاسبة الدولية.

❖ **إشكالية الدراسة:**

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة المحاسبة المالية في الإفصاح عن الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

وللإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمحاسبة المالية؟ وما هي مبادئها؟
- ما المقصود بالأداء المالي؟ وكيف يتم الإفصاح عنه؟

- هل تطبيق معايير المحاسبة الدولية ساهم في زيادة درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؟
- ما هو واقع الإفصاح المحاسبي في مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- تعمل المحاسبة المالية على إنتاج وتوفير معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية؛
- إن المعلومات المحاسبية المنتجة من المحاسبة المالية تساعد في الإفصاح عن الأداء المالي؛
- إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساهم في زيادة درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية، وبالتالي تكون القوائم معدة وفق المعايير وقابلة للمقارنة من دولة إلى أخرى؛
- إن المحاسبة المالية في مؤسسة "عياشي سعيد" تعمل على إنتاج معلومات محاسبية تساهم في الإفصاح عن الأداء المالي؛

❖ **أهداف الدراسة:**

إن الهدف الأساسي من هده الدراسة يتمثل في التعرف على مدى فعالية المحاسبة المالية في توفير معلومات تساهم في الإفصاح عن الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. أما الأهداف التفصيلية تتمثل في النقاط التالية:

- محاولة تبيين دور المحاسبة المالية في إنتاج معلومات محاسبية والخصائص الواجب أن تتميز بها؛
- محاولة التعرف على مختلف القوائم المالية الختامية التي تعمل المحاسبة المالية على إنتاجها وتوفيرها لمستخدميها؛
- التعرف على مفهوم الأداء المالي وأهميته وأهدافه وأثاره؛
- إبراز الدور الذي يلعبه المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) في الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية؛
- بيان مدى التزام المؤسسة بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي؛

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تلعبه القوائم المالية في :

- إثبات أن فعالية الإفصاح تتم من كفاءة المعلومات المالية وبالتالي زيادة ثقة المستخدمين في القوائم المالية ما يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية؛

- كون الأداء المالي من أهم معايير قياس وتقييم المؤسسة، من خلال اكتشاف نقاط القوة والضعف والاستفادة منها في ترشيد القرارات المرتبطة بالأحداث والأنشطة الاقتصادية؛
- كون موضوع الإفصاح عن الأداء المالي أصبح يحظى بأهمية بالغة لدى اقتصاديات العالم؛

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

لقد تم اختيار الموضوع لعدة أسباب:

- الرغبة الذاتية، وتوافقه مع التخصص؛
- الدور الذي أصبحت تلعبه المحاسبة كأداة للإفصاح المالي، والاهتمام المتزايد بتوجيه هدفها نحو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات وتعظيم منفعتها في ترشيد قراراتهم المتخذة؛
- الدور الذي أصبح يلعبه الأداء المالي على الصعيد المحلي والدولي؛

❖ **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة التطبيقية على مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط في مدينة الطاهير ولاية جيجل.
- **الحدود الزمنية:** اقتصرت الحدود الزمنية لدراسة دور القوائم المالية في الإفصاح عن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في الفترة الممتدة من 2015 م إلى 2019 م.

❖ **منهج الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام أداة دراسة حالة لإحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط، من حلال جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة وتحليلها تحليلا موضوعيا لاستخلاص النتائج.

❖ **هيكل الدراسة:**

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وكدا الأسئلة الفرعية بصورة واضحة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة فصليين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي، والموضحة كالتالي:

يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري للمحاسبة المالية من خلال عرض ماهية المحاسبة المالية بصفة عامة، ثم التطرق إلى الإفصاح المحاسبي وإلقاء الضوء على أهم الخصائص التي ينبغي إن تتوفر فيه بالإضافة إلى الأساليب والعوامل المؤثرة عليه، ونختم هدا الفصل بعرض

المفاهيم الأساسية حول القوائم المالية من خلال التعرف عليها وعلى عناصرها وكدا التعرف على أهم مستخدمي هذه القوائم.

وفي الفصل الثاني فيتضمن مدخل للأداء، ودلك من خلال إعطاء مجموعة من التعاريف المتعلقة به وبيان أهميته والتطرق إلى مختلف أنواعه ومجالاته بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة عليه، ثم تناول الأداء المالي من خلال عرض مفهومه وكدا العوامل المؤثرة عليه بالإضافة إلى أهم معاييره، كما تطرقنا أيضا إلى المعايير المحاسبية الدولية رقم 01، 08، 33، بالتعرف على أهدافها ونطاقها بالإضافة إلى أهم متطلبات هذه المعايير.

أما الفصل الثالث فتم الاعتماد على دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية عياشي سعيد من خلال التعريف بالمؤسسة محل الدراسة واستعراض قوائمها المالية، وتحليل البيانات باستغلال القوائم المالية.

❖ **صعوبات الدراسة:**

نشير إلى انه من خلال معالجتنا لهدا الموضوع صادفنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- المدة المحددة لانجاز المذكرة نظرا للوضع الوبائي الذي تشهده البلاد؛
- صعوبة الحصول على المراجع؛

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة المالية:

- تمهيـــــــــــــــد
- المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة المالية
- المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي
- المبحث الثالث: الإفصاح في القوائم المالية
- خلاصـــــــــــــــة

تمهيد:

يمكن القول أن السبب الرئيسي وراء الحاجة إلى دراسة المحاسبة المالية تتمثل في مدى أهمية الإستفادة من البيانات المتولدة من الأنشطة الإقتصادية والأحداث التجارية، وكذلك إعداد القوائم المالية. كما يعتبر الإفصاح المحاسبي أداة رئيسية وهامة في مجال المحاسبة وضروري لجميع الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية المنشورة في صلب القوائم المالية، وعن طريق الإيضاحات المتممة لها.

وتعد القوائم المالية الختامية لأية مؤسسة الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات المحاسبة المالية، والهادفة إلى الإفصاح عن أنشطتها الإقتصادية المختلفة خلال فترة معينة، ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيدة منها لمساعدتهم على إتخاذ قراراتهم.

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة المالية

تعتبر المحاسبة أحد فروع المعرفة التي تهتم بتوفير البيانات والمعلومات في أي مؤسسة أيا كان شكلها القانوني وطبيعة النشاط الذي تزاوله سواء كان خدميا، تجاريا أو صناعيا.

المطلب الأول: نشأة وتطور المحاسبة

ظهرت المحاسبة بمفهومها البسيط منذ فجر التاريخ، إذ أنها ظهرت مع ابتكار كتابة الأعداد واستخدام وحدة معينة لأساس المبادلة ثم تطورت تدريجيا مع تطور المشروعات الإقتصادية والفكر السياسي للدولة.[1]

عندما يتم البحث عن التاريخ الحقيقي الذي يسند إليه تاريخ نشوء المحاسبة (بمفهومها البسيط) يصعب الوقوف بدقة عند تاريخ محدد بعينه.

لذا نجد غياب الرؤية الموحدة بصدد التاريخ الزمني الذي يشير إلى تاريخ نشوء المحاسبة، حيث نجد أن البعض يرجع ذلك إلى عام 4500 سنة ق.م. وآخرون إلى حوالي 4000 سنة ق.م، وذلك خلال مرحلة الحضارة الآشورية، كما يرى البعض بأن المحاسبة قد ظهرت عام 3600 سنة ق.م. والبعض الآخر يشير إلى عام 3500 سنة ق.م، وذلك مع نهاية الحضارة الآشورية وبداية الحضارة البابلية. كما أن هناك آخرين يعزون تاريخ ظهور المحاسبة خلال مرحلة الحضارة الفرعونية، وذلك عام 2900 ق.م.[2]

ويمكن تلخيص التاريخ المحاسبي في الفترات الآتية:[3]

أولا: الفترة من 4500 ق.م إلى 1494 بعد.م

من المعروف أنه لم تكن توجد مدينة قائمة أو أي شكل من أشكال الحضارة قبل 4500 ق.م، ويشير التاريخ القديم إلى أنه نشأت الحضارة السومرية في جنوب العراق، ثم بعد ذلك نشأت في بابل أول مدينة منظمة في العالم (Brown,1968) وأرسيت أسس تلك المدينة من خلال قوانين حمو رابي على المسلات (228 مادة قانونية، 80% لمعالجة القضايا التجارية)، وأسهمت في ذلك اللغة والكتابة واستخدام الأرقام والتوثيق على الحجر وألواح الطين المحروق. وكان للمحاسبة الدور الكبير في جمع الضرائب للملك،

---

(1) إسماعيل يحي التكتيكي وآخرون، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص15.

(2) كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص23.

(3) طلال الجيجاوي، ريان نعوم، **المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص-ص 37-40.

وتثبيت المعاملات التجارية بين الأفراد، وحصر إرادات الإمبراطورية ومصروفاتها يتطلب نظام محاسبي يتناسب وتلك المرحلة في التطور.

بعد ذلك جاءت الحضارة الآشورية التي اعتمدت اللغة الآشورية لغة للتجارة بسبب موقع تلك الحضارة على طرق المواصلات ثم جاءت حضارة وادي النيل (الفرعونية) لتساهم في تطور محاسبة الكمية والقيمة بسبب فرض ضريبة العشر على الأفراد، ثم انتقل الأمر إلى عصر الإغريق والرومان الذي تميز بالفلسفة والثقافة والعمران، فازدهار الحياة الإقتصادية في أثينا تطلب نظام محاسبي يعكس جوانب تلك الحياة.

ثانيا:الفترة من 1494 إلى 1944

استهلت هذه الفترة بانتشار نظام التسجيل بالقيد المزدوج بسبب ظهور الطباعة وانتشارها في أوروبا، ويشار إلى أن الراهب الإيطالي Luca Pacioli وبمساعدة صديقه Leonardo dauinci تمكن من رسم وتقسيم جداول الحسابات، ونشر Pacioli كتابه المعروف Summa de Arithnetic Geometria مراجعة في الرياضيات الهندسية والتناسب حول تسجيل المعاملات التجارية بطريقة القيد المزدوج عام 1994م وانتشر كتابه في أوروبا لتصبح طريقة التسجيل المحاسبي المعتمدة. وشهدت هذه الفترة ظهور الإمبراطوريات والإستعمار والهيمنة والمشاركات التجارية والشركات.

ثالثا:الفترة من 1944 إلى الآن

اقتضت ضرورات ما بعد الحرب العالمية الثانية من الدول الخارجة منها والمتضررة أن تلتفت إلى بناء إقتصادها المدمر ويتطلب ذلك تصنيع واسع وضخم ولا ينجز إلا بواسطة الشركات الصناعية الكبرى، دفعت إلى الحاجة لرؤوس أموال ضخمة نشأت عنها الرأسمالية الصناعية، وظهرت في هذه الفترة مجموعات ومنظمات دولية منها المنظمات المحاسبية مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية والإتحاد الدولي للمحاسبين ويعد ذلك تحولا كبيرا في المحاسبة.

وفي التسعينات ظهرت العولمة والنظام الدولي الجديد وتكنولوجيا المعلومات وظهرت تكتلات إقتصادية كبرى أثرت بدورها على المحاسبة وتطورها.

رابعا: أهم العوامل والأسباب التي ساهمت في تطور المحاسبة

من بين العوامل والأسباب التي ساهمت في تطور المحاسبة نذكر مايلي:[1]

- ظهور الدولة وانقسام المجتمع إلى طبقات وفئات إجتماعية؛

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص-ص 31-32.

- حصول فائض في الإنتاج الزراعي أدى إلى خلق نشاط التبادل التجاري؛
- دور الحضارات القديمة في تطور المحاسبة؛
- أهمية ودور الحضارة الإسلامية في تطور الفكر المحاسبي؛
- أهمية السجلات لحفظ البيانات؛
- أثر العلوم الرياضية في تطور الفكر المحاسبي؛
- تأثير الخط العربي على انتشار المحاسبة وتطورها؛
- دور الكتابة العربية والطباعة في تطوير الفكر المحاسبي؛
- ظهور النقود كوسيلة أو أداة لقياس والدفع والمبادلة ومخزن للقيمة؛
- ظهور أنماط مختلفة من الوحدات الإقتصادية؛
- انفصال الملكية عن الإدارة في شركات الأموال؛
- أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات؛
- الإهتمام بمراقبة المخزون؛
- دور وتأثير التجارة المالية على تطور الفكر المحاسبي؛
- ظهور أنشطة إقتصادية جديدة؛
- ظهور نظام القيد المزدوج؛
- تطور نظام التسجيل المحاسبي؛
- الإهتمام بحسابات المخازن بصيغتها البدائية والبسيطة ذات الطابع الكمي؛
- استخدام الميزانية كأحد المبادئ الأساسية في المحاسبة بشكله البسيط المتمثل بالفترة المالية؛
- دور المنظمات المهنية والجامعات العالمية في مجال المحاسبة؛
- صدور العديد من التشريعات والقوانين واللوائح التي تنظم مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة؛
- نشوء التكتلات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية؛
- التطورات الهائلة والمنجزات العلمية المتقدمة؛
- الإهتمام بالمعلومات المحاسبية؛
- آثار الثورة الصناعية على تطور الفكر المحاسبي؛

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة المالية وأهدافها

المحاسبة علم إجتماعي متطور يواكب التغيرات التي تطرأ على المجتمع لأن المعلومات المحاسبية هي أساس اتخاذ القرارات الإقتصادية، وأهميتها تأتي من أنها نظام متكامل قادر على توليد هذه المعلومات.

أولا: مفهوم المحاسبة المالية

تهتم المحاسبة المالية أساسا بتسجيل والتقرير عن البيانات والأحداث الإقتصادية للمؤسسة.

1. تعريف المحاسبة المالية

للمحاسبة المالية تعريفات عديدة تختلف باختلاف الزمان الذي وضع فيه التعريف لما ينطوي عليه مرور الزمن من تطورات لابد لتعريف المحاسبة من مواكبتها، وتختلف باختلاف جهة تعريف المحاسبة لأن كل جهة تصوغ التعريف من الجانب الذي يغطي احتياجاتها لاسيما وأن المحاسبة لها القدرة على أن تتشكل وتملك من المرونة ما يجعلها مفيدة لجهات عدة. من بين أهم التعاريف نذكر ما يلي:[1]

تعرف على أنها: نظام للمعلومات يقوم بتحديد وتسجيل وتوصيل الأحداث الإقتصادية الخاصة بالتنظيم المعين إلى أصحاب المصلحة فيه.

كما تعرف على أنها: علم وفن يعتمد على استخدام مجموعة من المبادئ العلمية المتعارف عليها بغرض تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية للمستفيدين منها لمساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة.[2]

كما عرفها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) في النشرة المحاسبية رقم4 الصادرة في شهر 10عام 1970م بأنها نشاط خدمي، وظيفتها تزويد المعلومات الكمية، ذات الطبيعة المالية أساسا، بالنسبة لمنشأة معينة، والتي يقصد منها أن تكون مفيدة لدوي العلاقة في اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.

وعرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية بأنها عملية تشخيص وقياس وإيصال المعلومات الإقتصادية (المالية) بشكل يمكن الأطراف ذات العلاقة من الحكم على الأمور المالية للمنشأة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.[3]

أما مجلس المبادئ المحاسبية (APB) فقد عرفها عام 1970 بأنها نشاط خدمي وظيفتها تزويد معلومات كمية ذات طبيعة مالية بشكل أساسي حول الوحدات الإقتصادية التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الإقتصادية لعمل اختيار من بين البدائل المتاحة.[4]

من خلال ما تم عرضه من التعاريف يمكن استخلاص تعريف شامل للمحاسبة المالية: "هي علم يشتمل على مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس والنظريات التي تستخدم في تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية، وذلك بهدف التعرف في نهاية الفترة المالية على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة ومعرفة مركزها المالي

---

[1] عبد الوهاب نصر على، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2003/2004، ص12.
[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص12.
[3] حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص16
[4] طلال الجيجاوي، ريان نعوم، ، مرجع سبق ذكره، ص25.

2. .خصائص المحاسبة المالية

للمحاسبة المالية عدة خصائص نوردها فيمايلي:[1]

- نظام للمعلومة المالية؛
- تملك معلومات يمكن قياسها عدديا رقميا. تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي يمكن من تصنيف، تقييم، وتسجيل المعلومات المالية؛
- يسمح بقياس أداء ونجاعة المؤسسة من خلال جدول حسابات النتائج؛
- يعطينا وضعية الخزينة من خلال جدول التدفق النقدي؛
- قدرة الكيان على توليد النقدية وما يماثلها؛

3: أهمية المحاسبة المالية

مما لاشك فيه أن أهمية المحاسبة لم تعد مقتصرة على المالكين والمساهمين والمديرين وكذلك العملاء والموردين والمصارف، بل ازدادت أهميتها والحاجة إليها من قبل فئات عديدة، إذ أن أغلب الأشخاص إذ لم نقل جميعهم يمارسون فعليا ويواجهون عمليا كل يوم العديد من العمليات والإجراءات والأحداث والمعاملات ذات الطابع المالي والمحاسبي.

كما أن أهمية المحاسبة لم تعد تقتصر على تأمين المعلومات المحاسبية للجهات الخارجية من مالكين ومساهمين حاليين وجدد وكذلك جهات مقرضة وممولة وغيرها، إضافة إلى حاجة الجهات الداخلية من الإدارة والمسيرين والعاملين الإتحادات النقابية داخل الوحدة الإقتصادية بل تعدته إلى تقديم المحاسبة معلومات كمية مقاسة بالنقد ووصفية– نوعية.[2]

إن الإستفادة من المحاسبة والإهتمام بها لم يعد يقتصر على الوحدات الإقتصادية والقائمين عليها بل تعداه ليشمل المواطن العادي.

كما أن الإهتمام بالمحاسبة تجاوز حدود قياس الأحداث الإقتصادية والمعاملات المالية بل تعداه ليشمل أيضا ضرورة قياس الأداء الإجتماعي للحكم على مستوى كفاءة ذلك الأداء.[3]

---

[1] السعدي عياد، **أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرارات التمويل في المؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2014، ص3.

[2] كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص-ص 43_44.

[3] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص124.

ثانيا: أهداف المحاسبة المالية

على الرغم من أن الهدف النهائي لوجود المحاسبة المالية هو التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، إلا أنها تهدف إلى تحقيق مايلي:[1]

- تأمين مختلف المعلومات المالية المتعلقة بتبيان الوضع المالي للمؤسسة في وقت محدد بشكل يمكن مختلف الأطراف دوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي إضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية محددة؛
- قياس تطورات الوضع الإقتصادي للمؤسسة خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط الذي أنشئت من أجله؛
- توفير المعلومات التي تخدم المستخدمين الخارجيين عن المؤسسة مثل المساهمين، المقرضين، المحللين الماليين، الجهات والهيئات الحكومية وغيرها ذات المصلحة بالمؤسسة؛
- توفير المعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الداخلية وتشمل بشكل أساسي مدخلات التقارير المالية الداخلية التي تقدم الأغراض الإدارية في مجالات التخطيط، الرقابة، التنسيق، وتقييم الأداء؛
- تسجيل جميع العمليات المالية التي تتم في المؤسسة عند حدوثها مباشرة وفق تسلسل وقوعها بهدف الرجوع إليها عند الحاجة؛[2]
- توفير الخدمات الحمائية لأصول المؤسسة؛ [3]
- تحليل وتفسير وتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة؛[4]

المطلب الثالث: فروض ومبادئ المحاسبة المالية

تعتبر الفروض جمل إختيارية مسلم بها لا تتضارب أو تتناقض فيما بينها ولا تحتاج إلى برهان ويصعب إثبات صحتها أو إقامت الدليل عليها، كما أنها متطلب ضروري لاشتقاق المبادئ المحاسبية، ويبنى النظام المحاسبي على الفروض والمبادئ التالية:

أولا: فروض المحاسبة المالية

تعرف الفروض عموما بأنها تمثل مقدمات لا يمكن التحقق منها، ولكنها تكون أساس للإطار الفكري يصلح للإستدلال والتوصل إلى النتائج.

---

(1) بو يعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص12.

(2) حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص17.

(3) أحمد محمد أبو شماله، **دراسة في المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن، 2009، ص25.

(4) انتصار عبود مراد التميمي وآخرون، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، الأردن، 2008، ص18.

يجمع علماء المحاسبة على أن الفروض المحاسبية الأساسية أربع فروض وهي:[1]

1. **فرض إستقلالية الوحدة الإقتصادية:** يمكن أن تكون الوحدة الإقتصادية أية منظمة أو وحدة في المجتمع. فيمكن أن تكون منشأة أعمال، أو وحدة حكومية، أو جامعة خاصة أو حكومية....إلخ
يتطلب فرض الوحدة الإقتصادية تحديد الأنشطة الإقتصادية وربطها بوحدة معينة يتم المحاسبة عنها، أي فصل أنشطة الوحدة عن أنشطة ملاكها، وعن أنشطة الوحدات الإقتصادية الأخرى. فمثلا لا يجوز عدم إثبات المسحوبات الشخصية لصاحب المؤسسة بحجة أنه مالكها، وأنه لا فرق بينه وبينها. فشرط فصل نشاط الوحدة عن نشاط ملاكها وعن أنشطة الوحدات الإقتصادية الأخرى هو شرط ضروري لإعداد التقارير المالية بدقة وموضوعية.
2. **فرض وحدة القياس:** يعرف القياس بأنه التعبير الكمي عن الظواهر موضوع الدراسة، وأنه أيضا عملية إبراز العلاقات القائمة بين خصائص هذه الظواهر المراد إخضاعها للقياس. واستخدام الأرقام في عملية القياس فإنه يجنبنا التحيز في التعبير ويمكننا من إجراء العمليات الحسابية المختلفة وتطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

وتتطلب عملية القياس إختيار وحدة قياس مناسبة. وفي المحاسبة تستخدم النقود كوحدة عامة لقياس كافة العناصر المكونة للقوائم المالية. فالقياس المحاسبي هو قياس مالي، مما يعني أن المحاسبة تعتني فقط بالعمليات التي يمكن التعبير عنها بالنقد، وعلى مستخدمي القوائم المحاسبية أن لا يتوقعوا الإفصاح عن كافة المعلومات التي تفيد في تقييم الأداء واتخاذ القرارات مما لا يمكن قياسها ماليا.

كما أن فرض القياس وتوصيل المعلومات المالية على أساس النقد يؤدي إلى مشكلة تتمثل في عدم ثبات قيمة وحدة القياس ذاتها. حيث أن النقود هي أداة التعبير عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات وبالتالي فإنه من المتوقع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد. وعلى هذا الأساس يظهر لنا مثلا أن وحدة القياس النقدي المستخدمة في قياس الإيرادات ذات القيمة الجارية مختلفة عن القوة الشرائية للمصروفات والأصول التي تتصف بالقيمة القديمة، مما يؤدي إلى عدم تجانس الأرقام المحاسبية.[2]
3. **فرض الاستمرارية:** تفترض المحاسبة أن المؤسسة وحدة محاسبية مستمرة ويعتبر هذا الفرض معقولا طالما ليس هناك دليلا عل العكس، ويتضمن هذا الفرض أن للوحدة المحاسبة عمر أطول من أعمار الأصول التي تستخدمها، بمعنى أن الوحدة المحاسبية ذات عمر مستمر بينما الأصول التي استخدمتها ذات أعمار محدودة، وتفني مع الإستخدام ومرور الزمن. ويترتب على هذا الفرض في المحاسبة أن تعد

---

[1] رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2004، ص33.
[2] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص33.

كل من قائمة المركز المالي أو الميزانية وقائمة الأرباح والخسائر بافتراض أنه ليس هناك نية أو ضرورة للتصفية.[3]

4. **فرض الدورية:** وتقتضي الاعتبارات العملية في المحاسبة ضرورة تقسيم حياة المؤسسة المستمر إلى فترات دورية، بغية إعداد التقارير المالية لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في المدى القصير، وتزويد الأطراف المهتمة بالمؤشرات التي تمكنهم من تقييم الأداء. حيث أنه في غياب هذا الفرض في تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات فإنه يتطلب الانتظار حتى نهاية عمر المؤسسة.[1]

ثانيا:مبادئ المحاسبة المالية

تقوم المحاسبة المالية على مجموعة من الإفتراضات التي تمثل مجموعة من المبادئ التي تستخدم كإطار يتم الإسترشاد به بصدد قيد العمليات المالية في السجلات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، وتتمثل هذه المبادئ فيمايلي :[2]

1. **مبدأ استمرارية النشاط:** تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة طويلة، حيث أن حياتها طويلة وقد تكون غير محدودة وينبغي عليها التطلع إلى المستقبل دون نية التوقف والتصفية.
2. **مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية:** علاقة هذين المبدأين بالمبدأ السابق علاقة مباشرة، يرغب مستعملو البيانات المحاسبية بمختلف أنواعهم في تزويدهم بنتائج دورية.
3. **مبدأ إستقرارية الوحدة النقدية:** يعتبر هذا المبدأ أن قيمة وحدة النقود مستقرة ولا تتأثر قيمتها الشرائية بتغيرات الواقع المعاش، وعليه تسجل العمليات بقيمتها الفعلية التاريخية، مما يسمح بجمع عمليات دورات مختلفة بعضها مع بعض .
4. **مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية:** يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى. كل تغيير يجب الإعلان عنه وتبريره للموافقة عليه، وفي جميع الحالات يجب أن لا يؤثر أبدا عن مدى صدق وسلامة الحسابات.
5. **مبدأ التوحيد:** ويعني هذا المبدأ أنه كلما كانت المبادئ والإجراءات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسات المختلفة موحدة كلما كانت المقارنات بين المعلومات المحاسبية الخاصة بها أكثر فائدة لمستخدميها.[3]
6. **مبدأ الحيطة والحذر:** ويقضي هذا المبدأ بأن يكون المحاسب متحفظا في قياس الربح المحاسبي، وذلك بقصد جعل هذا القياس أكثر موضوعية، لذا فلا يثبت المحاسب إلا الأرباح المحققة فعلا، في حين وعلى العكس من ذلك تماما يثبت المحاسب الخسائر أيا كانت درجة احتمال تحققها.[4]

---

[3] عبد السميع الدسوقي، **أساسيات المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002، ص22.
[1] هادي رضا الصفار، مرجع سبق ذكره، ص-ص 32-33.
[2] محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص-ص 36-37.
[3] يونس حسن الشريف وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998، ص23.
[4] أحمد محمد أبو شماله ، مرجع سبق ذكره، ص31.

7. **مبدأ الموضوعية:** ويعني هذا المبدأ عدم قبول أية عملية في المحاسبة ما لم يكن هناك مستند ودليل على وقوعها أو إثباتها.[5]
8. **مبدأ القيد المزدوج:** أي أن العمليات المالية يجب أن تترجم في سجلات المحاسبة بموجب نظرية القيد المزدوج الذي يعني أصلا بتوازن العملية المالية من خلال وجود طرفين يتأثران بنفس المقدار في كل عملية.[1]
9. **مبدأ الإفصاح:** ويعني أن تتضمن القوائم أو التقارير المالية للوحدة الإقتصادية المعلومات التي يحتاجها مستخدموها مع الابتعاد عن أي تظليل أو إخفاء للمعلومات.[2]
10. **مبدأ أخلاقيات المهنة:** كما لاحظنا لقد أوصت المنظمات والجمعيات المهنية بضرورة توفر سلوكيات وأخلاقيات مهنية تتركز في الصدق والأمانة والموثوقية ليكون عمل المحاسب مقبولا في المجتمع.[3]

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تناولها ومصداقيتها من القضايا المهمة، لذا ازداد الاهتمام بمصطلح الإفصاح المحاسبي في مجال المحاسبة، وذلك من أجل مزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومات المتحصل عليها، والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه، أنواع ومقومات الإفصاح المحاسبي، الأساليب والعوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح في القوائم المالية وذلك نتيجة اختلاف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات حيث يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدقق الحسابات والمستثمرين والمستخدمين لهذه القوائم، وسنحاول الإحاطة أكثر بتعريف الإفصاح المحاسبي وأهدافه.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

سوف نحاول إلقاء الضوء على عدة تعاريف من أجل الوصول إلى جوهر الإفصاح المحاسبي: [4]

---

[5] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص35.
[1] المرجع السابق، ص35.
[2] المرجع السابق، ص36.
[3] المرجع السابق، ص36.
[4] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص-ص 163-165.

"هو إفصاح المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة والتي يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات. أو عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم."

"يعني الإفصاح المحاسبي بشكل عام تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات."[1]

"لا يعني الإفصاح بأن تكون المعلومات كثيرة وتفضيلية، ولكن يقصد به أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي."[2]

"يقضي بأن توضح القوائم المالية كل المعلومات الملائمة والهامة عن المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة."[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الإفصاح يمثل عملية إظهار المعلومات والبيانات المالية المعبرة عن أنشطة الشركة في القوائم المالية بصورة موضوعية ودقيقة لكي تخدم الأطراف ذات العلاقة في عملية اتخاذ القرارات.

وتتبع أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في:[4]

- تحسين فهم الجمهور لهيكل أنشطة الشركة والسياسات المرسومة؛
- إلتزام الشركة بالمعايير البيئية والأخلاقية؛
- أداة لتحقيق فعالية الإستغلال وكفاءة التخصيص للموارد الإقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسة، والذي بدوره يعود بالنفع العام على المستوى القومي للإقتصاد الوطني؛

ويمكن تلخيص خصائص الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية:[5]

- يتمثل الإفصاح بتقديم معلومات من خلال نظام المعلومات المحاسبي على شكل تقارير مالية وهذه المعلومات تكون كمية معبرا عنها بمبالغ وأخرى غير كمية؛
- إختلاف عمليات المعالجة للبيانات المحاسبية يؤدي إلى إختلاف درجة الموضوعية والثقة في المعلومات المحاسبية؛

---

[1] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص298.

[2] حنفي عبد الفتاح، **القياس والتقويم في المحاسبة المالية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص52.

[3] وجدى حماد حجاري، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص14.

[4] محمد عامر راهي العذاري، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية وأثرها على أداء الشركات**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص49.

[5] محمد باقر كرجي، **قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الإستثمار**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص-ص 21-22.

- المعلومات المحاسبية غير الكمية المقدمة تكون صعبة القياس وكذلك صعبة التقييم؛
- تطور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية سبب ذلك في تقديم معلومات أخرى تخص الموارد البشرية والمحاسبية وبذلك فقد تجاوز متطلبات التقارير المالية المحاسبية التقليدية؛

ثانيا: أهداف الإفصاح المحاسبي

لابد وأن لكل شيء هدف، وعليه فإن الإفصاح المحاسبي له أهداف نوجزها فيمايلي:[1]

- مساعدة كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم المالية من أجل اتخاذ قراراتهم بشكل أفضل؛
- نشر معلومات عن أنواع نشاطات الأعمال المختلفة التي تزاولها المؤسسة والظروف الإقتصادية المختلفة التي تعمل فيها، وذلك بغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في:[2]

ـ الحصول على تفهم أفضل لمدى نجاح أو فشل المؤسسة؛

ـ الحصول على تقرير أفضل لقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية صافية في المستقبل؛

ـ التوصل إلى رأي أفضل يستند على معلومات أكثر عن المؤسسة ككل؛

- تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة الضرورية لاتخاذ القرارات الإقتصادية إلى مدى واسع من المستخدمين؛[3]
- كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم المعلومات إلى المستخدمين من أجل:[4]

ـ وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية؛

ـ وصف العناصر غير المعترف بها لتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر؛

ـ توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛

ـ تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛

ـ تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية؛

ـ مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم؛

المطلب الثاني: الخصائص الواجب توفرها في الإفصاح المحاسبي ومقوماته

---

(1) كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، مرجع سبق ذكره، ص202.

(2) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة- الإفصاحات**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص-ص 76-77.

(3) أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص507.

(4) عثمان زياد عاشور، **مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص-ص 24-25.

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني، سواء بين المحاسبين نفسهم، أو بينهم وبين الإدارة الواحدة ومراجعي الحسابات من جهة، وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، وهذا أدى إلى وجود أنواع مختلفة للإفصاح المحاسبي. كما يرتكز هذا الإفصاح على عدة مقومات أساسية.

أولا: الخصائص الواجب توفرها في الإفصاح المحاسبي

يمكن الإشارة إلى الخصائص الواجب توافرها في الإفصاح المحاسبي فيما يلي:[1]

- الإفصاح العادل: ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.
- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرارات فضلا عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين، وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.
- الإفصاح الشامل: لا يعني الإفصاح الشامل أن تكومن المعلومات كثيرة وتفصيلية، ولكن يقصد به أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي.[2]

يتعلق الإفصاح الشامل بشكل خاص بتلك العمليات التي تنشأ بين المؤسسة والأشخاص الذين يحتلون المراكز الإدارية والسلطة فيه، الأمر الذي يتطلب الإفصاح عن أية عمليات تتم بين المؤسسة ومديريها، وبالمثل يجب الإفصاح عن جميع العمليات الأخرى التي يكون لها تأثير غير عادي على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.[3]

- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): إن من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأهمها هي خاصية الملائمة وبازدياد أهميتها ظهر هذا النوع من الإفصاح.[4]

---

[1] محمود علي حسن الزمار، **مدى إلتزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم(1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص31.

[2] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص48.

[3] محمد أبو نصارة وآخرون، **مبادئ المحاسبة**، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2005، ص47.

[4] محمد باقر كرجي، **قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الإستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص18.

ويعني التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية.[5]

- الإفصاح الوقائي (التقليدي): ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مظللة لأصحاب المصلحة، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.[1]
- الإفصاح الإجباري: وهو الحد الأدنى من الإفصاح الذي حددته القوانين الصادرة من الجهات ذات العلاقة.[2]
- الإفصاح الاختياري: يتوافر للمديرين معلومات عن الأداء المالي والمستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم من الخارج وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحوافز للإفصاح الإختياري عن هذه المعلومات، ومن هذه الحوافز إنخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمؤسسة، وزيادة إهتمام المحللين الماليين والمستثمرين وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال.[3]
- الإفصاح التفاضلي: إن هذا النوع من الإفصاح يتم التركيز في التقارير المالية بصورة دقيقة على التفاضل أو الإختلاف بين البنود بعقد المقارنات لبيان التغيرات الجوهرية أو التفاضلات فيها.[4]

ثانيا: مقومات الإفصاح المحاسبي

يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسية التالية:[5]

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية منها فئات داخلية مثل الإدارة والموظفين وفئات خارجية مثل المساهمين والدائنين والمقرضين، وهناك إختلاف بين هذه الفئات في مستوى الفهم والخبرة والكفاءة في التعامل مع هذه المعلومات، لذلك قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتحديد هوية المستخدم المستهدف، بحيث لا يبقى محصورا في فئة معينة فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة من الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير لذلك يجب تصميم تلك التقارير من ناحية الشكل والمستوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لهذه التقارير وخاصة من لديهم سلطة وإمكانية محددة في الحصول على المعلومات.

---

[5] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد**، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص56.

[1] نفس المرجع السابق.

[2] غز أي سبيل المطيري، **العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الأنترنيث في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة شرق الأوسط، الكويت، 2012/2011، ص15.

[3] نفس المرجع السابق

[4] محمد باقر كرجي، **قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الإستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص18.

[5] عثمان زياد عاشور، **مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1**، مرجع سبق ذكره، ص-ص 33-35.

- تحديد الغرض من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها: إن الغرض الأساسي من الإفصاح هو أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الإستثمار أو إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة بالإعتماد على هذه القوائم.

لذلك لابد أن يكون هناك ربط بين الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية والخاصية الأساسية من خصائص المعلومات وهي الملائمة، حيث تعد من أهم الخصائص التي تحكم كمية ونوعية المعلومات التي تظهر بالقوائم المالية، لذلك يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي تستخدم من أجله، إذ أن ملائمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

- تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: في العادة تشمل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية القوائم التالية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات المرفقة التي تعد جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

غير أن هناك اتجاها نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها عموما، والإفصاح عن المعلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية والتركيز على المعلومات التي تحتاج درجة كبيرة من الخبرة والكفاءة في استخدامها، ومن أمثلة هذه المعلومات أثر التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية.

- تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات: تعد خاصية توقيت المعلومات من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، حيث يجب أن تصل المعلومات في الوقت المناسب وإلا سوف تفقد أهميتها، غير أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب الدقة واكتمال المعلومات.

المطلب الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

توجد العديد من أساليب الإفصاح التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الإقتصادية في التقارير المالية أو ملاحقه، كما أن الإفصاح عن المعلومات عملية ليست عشوائية بل توجد مجموعة من المحددات التي تؤثر على عملية الإفصاح.

أولا: أساليب الإفصاح المحاسبي

هناك معلومات أساسية يجب أن تظهر ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وأخرى ثانوية يتم الإفصاح عنها ضمن الملاحق أو في الهوامش، ومنه يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي، وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام:[1]

- الإفصاح من خلال القوائم المالية: حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم، وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي نظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية، ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة، أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية، أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.
- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: مما لاشك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابقة الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.
- الهوامش: تعتبر وسيلة الهوامش من وسائل الإفصاح الهامة مما توفر من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية، إلا أنه لا يجوز الإعتماد عليها لدرجة كبيرة في الإفصاح عوض عن القوائم المالية.
- التقارير والجداول الملحقة: وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش، أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.
- تقرير رئيس مجلس الإدارة: وهذا التقرير يعتبر متمم للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية، حيث يجب على مجلس الإدارة أن يعد تقريرا سنويا للعرض على المساهمين يشمل بوجه خاص، فضلا عما تستوجب القوانين كما يلي:
  - نظرة شاملة عن أعمال المؤسسة ومركزها المالي؛
  - النظرة المستقبلية لنشاط المؤسسة خلال العام القادم؛
  - أنشطة ونتائج أعمال المؤسسة التابعة أن وجدت؛
  - نبذة عن التغييرات في الهيكل الرئيسي لراس المال بالمؤسسة؛
  - مدى الإلتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات؛

[1] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص182.

- تقرير المراجع الخارجي: يعد تقرير المراجع الخارجي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المراجع ولها مصلحة في البيانات المالية المنشورة ولذلك فإن التقرير المعد يوجه للجهة التي قامت بتعيين المراجع وهي الهيئة العامة للمساهمين.

ويتم ذلك من خلال الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة ليتمكن المراجع من استخلاص الإستنتاجات التي يبنى عليها راية في البنود المحاسبية التي وردت في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وإبراز قضايا هامة في المرحلة النهائية لعملية المراجعة مثل:

ـ الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية؛

ـ تقييم مخاطر المؤسسة المستمرة؛

ـ تقييم قرارات الإدارة؛

ـ تقييم العرض العادل للبيانات المالية؛

- المعلومات بين الأقواس: إظهار المعلومات في شكل ملاحظة إرشادية ترفق بالقوائم المالية أو تظهر أسفلها، وهي تعتبر جزءا مكمل لهذه القوائم، مثال ذلك أن يكتب بجانب تكلفة البضاعة المباعة التي تظهر في قائمة الدخل عبارة (انظر ملحوظة رقم 03). وإذا رجعت إلى هذه الملحوظة ستجد تفصيلا لتكلفة البضاعة، وطريقة تقييم المخزون مما يفيد في اتخاذ القرارات.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

تبرز هذه العوامل من خلال عوامل البيئة السائدة في كل دولة من عوامل إقتصادية، سياسية، مالية، ثقافية، ودرجة مستوى التعليم بهذه الدولة، إضافة إلى اختلاف المؤسسات فيما بينها ويتضح ذلك فيمايلي:[2]

- عوامل تتعلق بطبيعة واحتياجات المستخدمين من المعلومات: لا شك أن طبيعة واحتياجات المستخدمين بأنواعهم للقوائم والتقارير المالية تختلف أولا فيما بينهم، ثم ثانيا على المستوى الدولي حسب طبيعة ونوعية النظام الإقتصادي والسياسي السائد في كل دولة، حيث تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الإستفادة منها.
- عوامل بيئية: تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب إقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الإقتصادية.
- عوامل تتعلق بالوحدة الإقتصادية: وهنا نذكر مجموعة من العوامل التي ترتبط بالوحدة الإقتصادية:

---

[1] حنفي عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص-ص 184-188.

ـ حجم المؤسسة (مجموع الأصول): يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المؤسسة للمؤسسات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين.

ـ عدد المساهمين: وتبين وجود علاقة موجبة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية.

ـ تسجيل المؤسسة بسوق الأوراق المالية: وقد يكون لهذا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف المؤسسة ونشاطها، ونتائج أعمالها وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

ـ المراجع الخارجي: ويؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات المؤسسة على درجة الإفصاح من خلال ما يلزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة، أو قواعد مهنية يرفضها دستور المهنة التي ينتمي إليها، هذا وتوجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح ورغبة إدارة المؤسسة في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة.

المبحث الثالث:الإفصاح في القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية بمثابة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي. لأن هذه القوائم بما تحتويه من معلومات تشكل المرآة التي تعكس نتائج نشاط المؤسسة على مدار الفترة المالية لتعطي بذلك صورة واضحة عن أدائها يمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة فيه مع جوانب الضعف، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى كل من الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية، مستخدمو القوائم المالية، إضافة إلى عرض القوائم المالية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية

لايعتبر إعداد القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية، إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة. فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة لنشاط أي وحدة إقتصادية.

أولا:مفهوم القوائم المالية

مهنيا ينظر للقوائم المالية على أنها مسؤولية إدارة المؤسسة وأنها جزء من منظومة الإفصاح المالي، يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية. ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للقوائم المالية :[1]

"تعرف القوائم المالية بأنها تقارير مالية محاسبية عامة تحتوي على بيانات ومعلومات مشتقة من السجلات والدفاتر بالمنشأة".

"هي الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة إقتصادية،وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الإقتصادية، لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة".[1]

"مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات".[2]

"كما تعرف بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الإقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لمواردها".[3]

من خلال ما تم عرضه من التعاريف يمكن إستخلاص تعريف القوائم المالية على أنها: "بيانات مالية محددة يتم عرضها ضمن القوائم المالية بصفة خاصة، وتحتوي هذه الأخيرة على قيم تعكس العمليات المالية التي تتعلق بمنشأة ما خلال فترة زمنية معينة، كما تعد هذه القوائم هامة للعديد من الأطراف داخل وخارج المنشأة لأنها تساهم في إعطاء إنطباعات مختلفة عن وضعيتها".

ومن بين خصائص القوائم المالية نذكر ما يلي:[4]

1. **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين.
2. **الملائمة:** لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات.

---

[1] محمد جمال علي الهلالي وعبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص225.

[1] سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 20013، ص191.

[2] سعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص3.

[3] بن فرج زوينة، المخطط **المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص46.

[4] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، دار الجامعية، 2002، ص-ص 94-95.

3. **المصداقية:** لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها. وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحييز، وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.[5]
4. **القابلية للمقارنة:** يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في المركز المالي والأداء.[6]

وتظهر أهمية القوائم المالية في دعم القرارات الإقتصادية، وذلك بتوفير المعلومات والبيانات التالية:[7]

- قدرة المؤسسة على توفير السيولة النقدية؛
- القدرة على توفير النقد في الوقت المناسب؛
- ربحية المؤسسة بما يعكس قدرتها على استخدام المصادر الإقتصادية المتوفرة لها؛
- التغيير في الموقف المالي للمؤسسة بما يساعد في تقييم حجم أنشطة المؤسسة المتعلقة بالإستثمار والتمويل وتوفير النقدية من نتائج العمليات الرئيسية؛

ثانيا:أهداف القوائم المالية

تتمثل أهداف القوائم المالية فيما يلي:[1]

- إن القوائم المالية تفصح عن نتائج الوكالة الإدارية؛
- إن القوائم المالية توصل معلومات تساعد مستخدميها غلى تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها، وكذلك توقيت ودرجة التأكد من هذه القدرة؛
- إن القوائم المالية توصل معلومات مفيدة لمتخذي قرارات إقراض المؤسسة خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويلها؛

ثالثا:فترة إصدار القوائم المالية

يجب إصدار القوائم المالية مرة في السنة على الأقل أو خلال الفترات الدورية المحددة بقانون أو بقرارات من الجهة الإدارية المختصة، ويتعين على المؤسسة التي تضطر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

في الحالات العادية تعد القوائم المالية عن سنة مالية إلا أنه يجوز إطالة السنة المالية الأولى للمؤسسة إلى مالا يجاوز التاريخ المحدد في نهاية السنة المالية التالية للسنة التي يتم فيها التأسيس. وفي

---

(5) أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص-ص 52-55.
(6) المرجع السابق، ص55.
(7) السيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، مرجع سبق ذكره، ص192.
(1) عبد الوهاب نصر على، مرجع سبق ذكره، ص38.

حالة تعديل تاريخ بداية السنة المالية أو نهايتها يجب أن تقوم المؤسسة بإصدار قوائم مالية عن المدة من تاريخ إنتهاء السنة المالية قبل التعديل إلى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل.[2]

المطلب الثاني: عناصر إعداد القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والعملاء وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسة.

أولا: عناصر القوائم المالية

حتى يمكن الوفاء بالمعلومات الملائمة التي تفي الإحتياجات العامة لمستخدمي القوائم المالية ينبغي تحديد المفاهيم الأساسية لعناصر القوائم المالية التالية:[1]

1. **الأصول:** هي منافع إقتصادية متوقعة في المستقبل حصلت عليها المؤسسة أو تخضع لسيطرتها نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية.
2. **الالتزامات:** هي تضحيات بمنافع إقتصادية يحتمل حدوثها في المستقبل نتجت عن إلتزامات حالية تعهدت بمقتضاها المؤسسة الإقتصادية أن تحول أصول أو تؤدي خدمات إلى مؤسسات أخرى في المستقبل نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية.
3. **حقوق الملكية:** هي الحق المتبقي في أصول المؤسسة الإقتصادية بعد خصم الإلتزامات المستحقة عليها.
4. **المكاسب:** تمثل المكاسب الزيادة في حقوق الملكية التي تنتج عن العمليات العرضية التي تقوم بها المؤسسة الإقتصادية، وكذلك ما قد ينتج من العمليات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر عليها من خلال الفترة المعينة ماعدا تلك التي تنتج عن الإيرادات واستثمارات الملاك.
5. **المصروفات:** هي التدفقات الخارجة أو أي استخدام لأصول المؤسسة الإقتصادية أو حدوث إلتزامات عليها والتي تحدث خلال فترة معينة نتيجة إنتاج أو بيع سلع أو تقديم خدمات، أو إنجاز أي أنشطة أخرى تمثل عمليات أساسية للمؤسسة.
6. **الخسائر:** تمثل الخسائر النقص في حقوق الملكية من معاملات خارجية أو حدثية لمؤسسة ما من كل المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر عليها خلال الفترة ماعدا تلك التي تنتج من مصاريف أو توزيعات للمالكين.[2]

---

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، ص104.

[1] حنفي عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص-ص 28-30.

[2] فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص59.

7. **المحسوبات:** هي قيمة ما يحصل عليها الملاك من المؤسسة بغرض الإستخدام الشخصي ولا تتعلق بنشاط المؤسسة العادي.
8. **صافي الدخل:** هو زيادة إيرادات المؤسسة عن المصروفات المتعلقة بهذه الإيرادات خلال فترة ما.
9. **صافي الخسارة:** هو زيادة المصروفات الخاصة بالمؤسسة عن الإيرادات المتعلقة بها خلال فترة ما.[3]

10. **الإيرادات:** تتحقق الإيرادات في سياق الأنشطة العادية للمؤسسة ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والأتعاب والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الإمتياز والإيجار.[4]

ثانيا: الإعتراف بعناصر القوائم المالية

الإعتراف هو عملية الإدراج في الميزانية العمومية أو قائمة الدخل للبند الذي يحقق تعريف العنصر ويفي بمعايير الإعتراف التالية:[1]

1. **الإعتراف بالأصول:** يتم الإعتراف بالأصل في الميزانية العمومية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الإقتصادية المستقبلية سوف تتدفق على المؤسسة، وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بالموثوقية.
2. **الإعتراف بالإلتزامات:** يتم الإعتراف بالإلتزام في الميزانية العمومية عندما يكون من المحتمل أن تدفقا خارجا من الموارد المتضمنة منافع إقتصادية سوف ينتج عن تسديد تعهد حالي، وأن مبلغ التسديد يمكن قياسه بموثوقية. وفي الواقع العملي.
3. **الإعتراف بالدخل:** يتم الإعتراف بالدخل في قائمة الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الإقتصادية تعود إلى زيادة في الأصل، أو نقص في إلتزام ويمكن قياسها بموثوقية. وهذا يعني في الواقع أن الإعتراف بالدخل يجري بشكل متزامن مع الإعتراف بزيادات في الأصول أو نقص في الإلتزامات.
4. **الإعتراف بالمصروفات:** يتم الإعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الإقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في إلتزام ويمكن قياسه بموثوقية. وهذا يعني في الواقع أن الإعتراف بالمصروفات بجري بشكل متزامن مع الإعتراف بزيادة في الإلتزامات أو نقص في الأصول.

ثالثا: قياس عناصر القوائم المالية

يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية، وهذه الأسس تشمل:[2]

---

[3] حاتم رياض مصطفى أصلان، **مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص116.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، ص92.

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص-ص 131-132.

[2] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحاليل**، مرجع سبق ذكره، ص-ص 114-115.

1. **التكلفة التاريخية:** تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها. وتسجل الإلتزامات ومبلغ المتحصلات المستلمة مقابل التعهد,
2. **التكلفة الجارية:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر. وتسجل الإلتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.
3. **القيمة المتحققة:** تحمل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة. وتحمل الإلتزامات بقيم السداد.
4. **القيمة الحالية:** تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسيرة العادية للعمل، وتحمل الإلتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الإلتزامات في المسيرة العادية للعمل.

إن التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس إستخداما لدى المؤسسات عند إعداد قوائمها المالية.

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والمديرون واتحادات ونقابات العمال والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكلاتها والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي:[1]

أولا: المستثمرون

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع. كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع أرباح الأسهم.

ثانيا: المديرون

طبقا لنظرية الوكالة تمثل الإدارة وكيلا عن الملاك في استخدام وإدارة مواردهم التي استثمروها في المؤسسة. وفي ضوء الأداء الإقتصادي للمؤسسة يتم تقييم أداء الإدارة. وعادة ما يسعى المديرون لتحقيق أعلى أداء إقتصادي ممكن لأن ذلك سوف ينعكس إيجابا على استقرارهم الإداري وقيمة ما يحصلون عليه من مكافآت وحوافز يرتبط غالبيتها بصافي الدخل، أو صافي الدخل وعوامل أخرى، مثل قيمة المبيعات ونفقات البحث والتطوير والزيادة في قيمة حصة المؤسسة من سوق المنتج.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، ص23.

ثالثا: إتحادات ونقابات العمال

من المعروف أن العمال يقدمون خدماتهم للتنظيم مقابل عائد لهذه الخدمات، متمثل في الأجور والرواتب والحوافز، بالإضافة إلى العائد المعنوي مثل الرعاية الإجتماعية والأنشطة الثقافية.

وفي ظل إقتصاد السوق توجد للعمال نقابات وإتحادات عالمية تدافع عن مصالحه. وغالبا ما يكون لدى هذه المنظمات مستشار مالي يقرأ القوائم المالية للمؤسسة ويحلل ما بها من معلومات للوقوف على الأداء الإقتصادي للمؤسسة، معدلات نموها، والمؤشرات المالية لها. وذلك لأغراض منح إدارة النقابات للإتحادات العمالية فيما يتعلق بعقود العمل والتفاوض على الأجر والمساومة على الحوافز.

رابعا: المقرضون

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الإستحقاق.

خامسا: الموردون والدائنون التجاريون الآخرون

يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الإستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة كعميل رئيسي لهم.

سادسا: العملاء

يعد العملاء من أصحاب المصلحة في المؤسسة ويهمهم دائما نجاحها واستمرارها على الأقل لضمان استمرار إمدادهم للسلع والخدمات، بل وبشروط ملائمة. كما يمكنهم عند الشراء على الحساب أن يحصلوا على فترات سماح أفضل ونسب خصم أعلى على ما يسددونه من ديون عليهم لها. وأخيرا كلما كانت المؤسسة ناجحة إقتصاديا كلما أمكن العملاء للحصول على سلع وخدمات ذات جودة أعلى وبأسعار مناسبة.

سابعا: الجهات الحكومية والرقابية

تعد الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب والجمارك صاحبة مصلحة في المؤسسة ونجاحها ومعدلات أدائها الإقتصادي المرتفعة لأن ذلك يضمن لهذه الجهات مقدرة المؤسسة على سداد الضرائب والجمارك بانتظام.

كما أن جهات الرقابة الرسمية مثل هيئة سوق المال والبنك المركزي وجهات شؤون البيئة، أصحاب المصلحة في استقرار المؤسسة وأدائها الإقتصادي المميز وحفاظها على البيئة وتوزيع الأرباح على الملاك بانتظام وبمعدلات متزايدة.

ثامنا: الجمهور

من المعروف أن المؤسسات الإقتصادية تؤثر على الجمهور وعامة الشعب بطرق متنوعة. فعلى سبيل المثال تقدم بعض المؤسسات مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في هاذ الفصل يمكن القول أن المحاسبة المالية أحد أهم مجالين من مجالات الممارسة المحاسبية في الحياة العملية، تهتم أساسا بتسجيل، والتقرير عن البيانات والأحداث الاقتصادية للمؤسسة.

وبالرغم من أن تقارير المحاسبة المالية تقدم معلومات مفيدة للإدارة، إلا أنها تقارير موجهة أساسا لخدمة جهات خارجية مثل الملاك، الدائنون، الجهات الحكومية، جهات الرقابة الرسمية، والجمهور.

الفصل الثاني: الإفصاح عن الأداء المالي في القوائم المالية

- تمهـــــــــــد
- المبحث الأول: أساسيات حول الأداء
- المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي
- المبحث الثالث: معايير الإفصاح المحاسبي
- خلاصـــــــة

تمهيد:

إن مسعى أي مؤسسة هو الاستمرارية وإن كان استمرارها مرتبط بقدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، يقودنا إلى الحديث على الأداء، ويعد مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإقتصادية سعة وشمولا، لذلك يعتبر من المفاهيم التي حضيت باهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين والمحللين الماليين والاقتصاديون بمختلف اتجاهاتهم المكرية والعلمية.

كما أدت التطورات الإقتصادية الدولية إلى ضرورة وضع معايير محاسبية دولية من أجل تنظيم ممارسة العمل المحاسبي وتصنيف البيانات المالية وكذلك إصدار القوائم المالية بشفافية وتنظيم عمليات الإفصاح المالي.

وللتوضيح أكثر قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

المبحث الثالث: معايير الإفصاح المحاسبي

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء التسيير، كما أنه يعد عنصرا محوريا لجميع فروع وحقول معارف التسيير، فضلا عن كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف المؤسسات والتي يتمحور من خلاله وجود المؤسسة من عدمه، لذا سنحاول في هذا الإطار الوقوف على أهم وجهات النظر حول مفهوم الأداء بالإضافة إلى أهم أنواعه، مجالات الأداء ومقوماته، وفي الأخير سوف يتم التطرق إلى العوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه

إن الأداء مفهوم واسع، يعبر عن مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في استثمار مواردها المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها. وسنحاول في الأداء وأنواعه. هذا المطلب إلقاء الضوء على مفهوم

أولا: مفهوم الأداء

قدمت للأداء على الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت الأداء، إلا أنها لم تتفق حول مفهوم موحد لمصطلح الأداء في المؤسسة، حيث أن هناك اختلاف في وجهات النظر بشأن تحديد المعايير والمؤشرات الخاصة بالأداء والتي يجب استخدامها، وتحديد الخصائص التنظيمية إضافة إلى متغيرات إضافية ذات العلاقة بالأداء، ومن التعاريف التي ما يلي:[1]

"إن الأداء هو محاولة تحقيق المؤسسة لأهداف منتظرة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف، ويشمل مفهوم الفعالية:وهي الوصول الأهداف المرجوة والنجاعة والكفاءة وهي تخفيض الموارد المستخدمة".

"ويعرفه parformer على أنه تأدية عمل وإنجاز مهمة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة".[2]

"ويرى legendre أن الأداء يمثل النتيجة المحصلة من طرف الشخص لنشاط ما من خلال العمل المنجز بنوعيه ومنفذ وفق قواعده الخاصة".[3]

---

[1] شباح حمزة، **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل، 2014/2013، ص62.

[2] أبو بكر بوسالم وهدى شهيد، **دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة طاهري محمد، بشار، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص629.

[3] عقبى حمزة، **إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص91.

ثانيا: أنواع الأداء

بعد التعرف على مفهوم الأداء لابد الإشارة إلى تصنيفاته وأنواعه، ويمكن تحديدها فيما يلي:[1]

1. معيار الشمولية

- الأداء الكلي: يتمثل في الإنجازات التي ساهمت كل وظائف المؤسسة وأنظمتها الفرعية في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى عنصر دون الآخر، حيث يمكن الحكم على مدى وكيفية بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الأرباح، النمو.....الخ
- الأداء الجزئي: نقصد له أداء كل وضيفة أو فرع داخل المؤسسة، وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة. فيمكن التقسيم حسب الوظائف أو حسب الفروع، ويمكن اعتبار مجموع أداء الأنظمة الفرعية للمؤسسة يحقق الأداء الكلي لها.

2. معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي:[2]

- الأداء الذاتي (الداخلي): يطلق عليه أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

ـ الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

ـ الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

ـ الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فهذه الأخيرة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

---

[1] بلعطار زوليخة، **أثر إدراج الشركات في البورصة على أداءها المالي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل، 2015/2014، ص77.

[2] بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص6.

الشكل (1.2) أنواع الأداء حسب معيار المصر

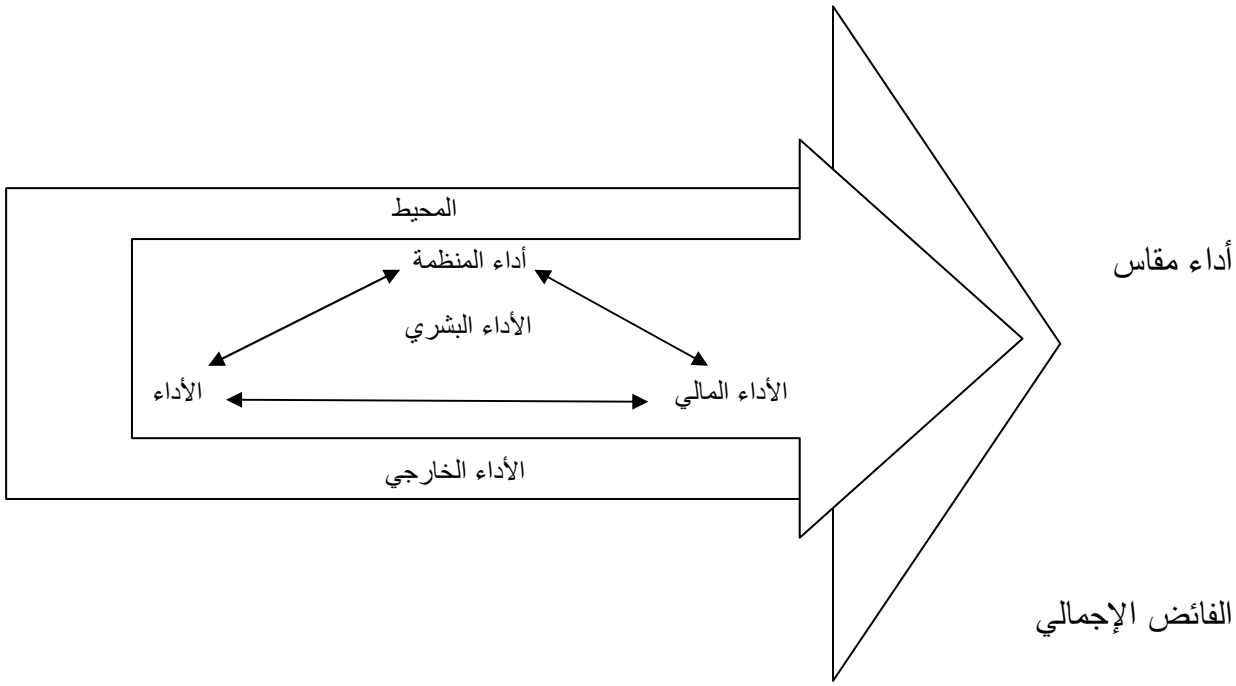

Suerce :Borraard MARTORY , control de gestion sociale, ribrairie vuibert , paris, 1999, p236.

3. حسب معيار الطبيعة

وفق هذا المعيار فإن المؤسسة تقسم أهدافها إلى أهداف اقتصادية، اجتماعية، تقنية، إدارية....الخ، ويمكن تصنيف الأداء إلى:[1]

- الأداء الاقتصادي: يمثل الأداء الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تحاول المؤسسة بلوغها من خلال تحقيق الفوائض الاقتصادية التي تجنيها من وراء تعظيم نواتجها وتدنيت مستويات استخدام مواردها.
- الأداء الاجتماعي: ويعرف carroll,wood الأداء الاجتماعي بأنه "ترتيب المبادئ التنظيمية للمسؤولية الاجتماعية، من خلال العمليات والبرامج والسياسات والنتائج الملحوظة التي ترتبط بالعلاقات الاجتماعية للمؤسسة".
- الأداء الإداري: يمثل الأداء الإداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية ويتم تحقيق ذلك بحسن اختيار أفضل البدائل التي تحقق أعلى المخرجات الممكنة.

[1] عقبى حمزة، مرجع سبق ذكره، ص96.

4. حسب معيار الوظيفة

يقسم الأداء وفقا لهذا المعيار حسب وظائف المؤسسة الاقتصادية التي يمكن حصرها في الوظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الموارد البشرية، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية:[1]

- أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.
- أداء وظيفة الإنتاج: ويقصد به قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق المعدلات المطلوبة من الإنتاجية، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بالتنافس مع مثيلاتها وتخفيض نسبة تعطل الآلات والتأخر في تلبية الطلب.
- أداء وظيفة الموارد البشرية: ويقصد بها الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات وأدراك الدور أو المهام، وبالتالي يشير إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد.
- أداء وظيفة التموين: يتمثل أدائها في القدرة على توفير المواد الأولية بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.
- أداء وظيفة البحث والتطوير: يتمثل أداء وظيفة البحث والتطوير بقدرتها على توفير الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد، وتحقيق وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين ومواكبة التطورات الحديثة.
- أداء وظيفة التسويق: تتمثل في قدرة وظيفة التسويق على التحديد الجيد لمتطلبات العملاء وبالتالي محاولة تلبيتها وإرضاءهم وأيضا معرفة الحصص السوقية للمؤسسة ومحاولة تنميتها وتعظيمها.
- أداء وظيفة العلاقات العمومية: إن أداء وظيفة العلاقات العمومية يتجسد في قدرة المؤسسة على حسن تسيير علاقات المؤسسة الاقتصادية مع مختلف الأطراف الفاعلة معها وإرضائهم كالمساهمين، الموظفون، العملاء، الموردين، وأخيرا الدولة.

المطلب الثاني: مجالات الأداء ومقوماته

من أجل وضع نظام رقابة فلابد على الإدارة العليا أن تحدد مجالات الأداء ومقوماته الرئيسية التي تعكس الأهداف الأساسية للمؤسسة.

أولا مجالات الأداء

للأداء المالي مجموعة من المجالات سنحاول إبرازها فيما يلي:[2]

---

[1] نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص-ص 145-146.

[2] فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص-ص 223-224.

1. **الربحية:** ضمن هذا المجال يتم تقييم أداء المؤسسة من خلال مستوى الربحية المحقق والعوامل المساهمة والمؤثرة فيها، ومن أجل ذلك يتم تحديد العديد من المؤشرات للقياس منها معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية وهامش الربح.
2. **المركز السوقي:** ويتمثل هذا المجال بالحصة السوقية التي تعد واحدة من أكثر المقاييس ملائمة للتعبير عن أداء المؤسسة، فهي تشير إلى فعالية إستراتيجية المؤسسة أو مدى نجاح عملها وخدماتها المقدمة.
3. **الإنتاجية:** وهي المجال الذي تعتمده المؤسسة لقياس كفاءتها، وتستخدم في ذلك مقياسين هما تكلفة العمل وقيمة الاستهلاك منسوبتان إلى حجم الإنتاج، وعن طريق ذلك تتمكن المؤسسة من تقييم درجة فعاليتها في استخدام كل من العمالة والمعدات.
4. **أداء العاملين وميولهم:** وهو المجال الذي يستخدم لتقييم أداء العاملين وتنظيم جهودهم للمحافظة على الميول الإيجابية لهم اتجاه عملهم واتجاه المؤسسة، ويمكن قياس تلك الميول أو الاتجاهات بشكل غير مباشر عن كريق البيانات المتعلقة بنسب الغياب ودوران العمل.
5. **قيادة المنتوج:** وهو المجال الذي يقوم فيه المسئولون عن إدارة كل من الشؤون الهندسية والإنتاج والتسويق والشؤون المالية بتقويم التكاليف والجودة والمركز التسويقي لكل منتج من المنتجات الخالية والمنتجات المخطط لها سنويا.
6. **الموارد المادية والمالية:** ويظهر هذا المجال من خلال التعرف على كافة أنشطة المؤسسة والتعرف على العلاقات التي ترتبط بين الموارد المادية والمالية المتاحة لها وبين كفاءة استخدامها، بغية التعرف على الانحرافات وتحديد مسبباتها، وعادة ما يتم ذلك من خلال المقارنة بين النتائج المتحققة وبين الأهداف المرسومة للمؤسسة وخلال مدة زمنية معينة.

ثانيا: مقومات الأداء

يقصد بمقومات الأداء مجموعة من الخصائص والمتطلبات التي يلزم توفيرها للحكم على مدى جودة وكفاءة وفعالية أداء المؤسسة، وهذه المقومات هي:[1]

1. **الإدارة الإستراتيجية:** هي ذلك الأسلوب الذي من خلاله تقوم الإدارة العليا ببناء استراتيجيات المؤسسة بتحديد التوجهات طويلة الأجل، وتحقيق الأداء من خلال التصميم الدقيق لكيفية التنفيذ المناسب، والتقييم المستمر للاستراتيجيات الموضوعة.
2. **الشفافية:** هي الحق في الوصول إلى المعلومات، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية ونطاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة والمساعدة في اكتشاف الأخطاء.

[1] شباح حمزة، مرجع سبق ذكره، ص67.

3. **إقرار مبدأ المساءلة الفعالة:** يمارس فعليا من الإدارات العليا كمبدأ مكمل لتقييم الأداء، فالموظف الذي يعطي مسؤوليات وصلاحيات أداء وظيفة محددة يكون مسئولا عن أداء مهام تلك الوظيفة طبقا لما هو محدد سلفا، فعند استخدام المساءلة كآلية لتقييم الأداء يكون التركيز على كل من مستوى الأداء الذي تم تحقيقه، ومدى فعالية نظام المساءلة الذي تم إتباعه فيظل توفر عناصر تطبيق المساءلة الفعالة.
4. **تطوير النظم المحاسبية:** إذ أن وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يمكن من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء، كما أنه يساهم في بيان مدى التقيد بالقواعد المطبقة، ويسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة، هذا إلى جانب استخدام هذه النظم في إعداد الموازنات الخاصة بالمنظمات لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة للحكم على كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على أداء المؤسسة الاقتصادية

إن أداء المؤسسة الاقتصادية باعتباره أحد المكونات الأساسية لنشاطها ليس بمعزل عن مختلف المتغيرات بل يؤثر ويتأثر بها، حيث صنفت العوامل المؤثرة على أداء المؤسسة الاقتصادية إلى عوامل خاضعة لتحكم المؤسسة وعوامل أخرى غير خاضعة لتحكم المؤسسة:[1]

أولا: العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة

يقابل العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة الاقتصادية العوامل الداخلة في محيطها، لكن يعد تحكم المؤسسة في هذه العوامل ليس تحكم مطلق، لترابط العوامل الداخلية فيما بينها، وتأثرها أيضا بعوامل المحيط الخارجي، أي هذه العوامل تخضع نسبيا لتحكم المؤسسة. وحصر هذه العوامل بدقة يعد من الأمور صعبة التحقيق، لكن يمكن تصنيفها حسب الجانب الذي تمسه إلى عوامل تقنية وأخرى بشرية.

1. **العوامل التقنية:** وتضم مختلف العوامل التي تتعلق بالجانب التقني في المؤسسة الاقتصادية كنوع التكنولوجيا المستخدمة، نوعية الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، الموقع الجغرافي للمؤسسة،جودة المنتج وتناسبه مع ملحقاته وكل العوامل من هذا القبيل.
2. **العوامل البشرية:** وهي كل العوامل المتعلقة بالمورد البشري كالمستوى التعليمي للأفراد، أنظمة الأجور والمكافآت والحوافز، التنظيمات العمالية.....إلخ.

ثانيا: العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة

تتجلى هذه العوامل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، وفي نفس الوقت

[1] نوبلي نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص-ص 147-148.

يعتبر مصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة العمل على التخفيف من حدتها، ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب طبيعتها إلى عوامل اقتصادية،اجتماعية، تكنولوجية، سياسية وقانونية، وفي حقيقة الأمر هذا التقسيم يساعد على التوضيح لا أكثر لأن الفصل بين هذه العوامل على درجة عالية من التعقيد نظرا لتداخل العوامل فيما بينها.

1. **العوامل الاقتصادية:** تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة الاقتصادية، الظروف الاقتصادية كالأزمات الاقتصادية، تدهور الأسعار، تدبدب أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم، ارتفاع الطلب الخارجي وهيكلة الأسواق والمناسبات....الخ
2. **العوامل الاجتماعية:** وتشمل سلوك الأفراد المجتمع الخارجي، وتتعلق بالعلاقات بين مختلف هيئات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسة الاقتصادية، ومن هذه العوامل كذلك نذكر النمو الديموغرافي، فئات العمر، النظام الثقافي والمعيشي السائد.....الخ
3. **العوامل التكنولوجية:** تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة....الخ.[1]
4. **العوامل السياسية والقانونية:** هي عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها. تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات....الخ, وكل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرص تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم لتخفيف من حدتها.

من خلال ما تم عرضه حول العوامل المؤثرة في الأداء يمكن القول أن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية، المتحكم في البعض منها، وغير متحكم في البعض الآخر. [2]

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المواضيع التي شغلت بال المسيرين والباحثين على حد سواء وكذا جميع الأطراف ذات العلاقة والاهتمام بالمؤسسة نظرا لأهميته على المستوى الجزئي أو الكلي. وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء المالي، العوامل المؤثرة على الأداء المالي، وأخيرا معايير الأداء المالي.

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصلدية: قياس وتقييم**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعا محمد خيضر، بسكرة،2002/2001، ص 25.
[2] نفس المرجع السابق،ص26.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

هناك عدة تعاريف للأداء المالي نذكر منها:[1]

يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على خلق القيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جداول حسابات النتائج، والقوائم المالية الأخرى.

"الأداء المالي هو نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة".

وعرف السيد فرحات جمعة الأداء المالي لأنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".[2]

يعرف الأداء المالي أيضا من خلال العوامل التالية:[3]

ـ العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛

ـ أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

ـ مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح؛

ـ مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛

وعليه فإن الأداء المالي يتسم ب:[4]

ـالأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛

ـ الأداء المالي يحفز الإدارة لبدل المزيد من الجهد بتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛

ـ الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة، وتحديد مواطن القوة والضعف؛

ـ الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة؛

---

[1] بن عمر عبد العالي، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل، 2016 /2017، ص69.

[2] بلعطار زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص78.

[3] بزقراري حياة، مرجع سبق ذكره، ص8.

[4] نوبلي نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص50.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي للمؤسسة في عوامل داخلية وأخرى خارجية:[1]

1. العوامل الداخلية

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة ويمكنها التحكم والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف وأهمها:

ـ الرقابة على التكاليف؛

ـ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛

ـ الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛

إضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها بالنسبة للمؤسسة، ومحاولة ترشيدها وتصحيحها. ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

ـ نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة: حيث أن إجمالي الأصول المنتجة تمثل مجموع إجمالي القروض والاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية، حيث تبرز النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة؛

ـ نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع: حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة على مجموع الأموال المتحصل عليها من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمستحقات)؛

2. العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي، حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيرها. وتشمل هذه العوامل:[2]

ـ التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛

ـ القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛

ـ السياسات المالية والاقتصادية للدولة؛

---

[1] بلعطار زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 80-81.

[2] بن عمر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص70.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي

هناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي تتمثل في:[1]

1. **المعايير المستهدفة**

تستوحى هذه المعايير من البيانات التي توضع في الحطة ويمكن للمحلل أن يقارن ما هو متحقق فعلى وما هو مخطط له أن يحصل أو أن يتحقق، فإذا كانت نسبة الربحية المخططة على سبيل المثال (الربحية التجارية) 20% فإن نسبة الربحية المتحققة فعلا والتي نفترض أن تكون 18% تعني أن الربحية المتحققة أقل مما هم مخطط له.

2. **المعايير الصناعية**

وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل المؤسسات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، المتمثلة عادة في النشاط. حيث تقوم معظم المؤسسات في العالم أن لم يكن كلها بوضع معايير ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع المؤسسة، أو مقارنة الوضع الحقيقي للمؤسسة مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.

3. **المعايير التاريخية**

تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية، فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار أو نسبة السيولة للعام الحالي وتقييمه مع السنوات السابقة وملاحظة مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ. وهي تعبر عن مجموعة المعايير المتولدة داخل المؤسسة والمقبولة من قبل المحلل للمقارنة.[2]

4. **المعايير القطاعية**

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء. وهي معايير تمثل متوسط Average لأداء القطاع الذي تنتمي إله المؤسسة، خاصة وأن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.[3]

---

[1] عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد مشكور العامري، **الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص54.

[2] عدنان نايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص102.

[3] أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية الأسس العملية والتطبيقية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص78.

المبحث الثالث: معايير الإفصاح المحاسبي

أولت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) ومن بعدها المجلس (IASB) اهتماما كبيرا بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وذلك بوضع عدة معايير خاصة بهذا الشأن، منها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية"، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (33).

المطلب الأول: المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية"

إن متطلبات الإفصاح الحاسبي تقتضي ضرورة إعداد مجموعة من القوائم المالية، إضافة إلى الإيضاحات المرفقة بها، وهذا بهدف التقليل من درجة الإختلاف في المعلومات.

أولا: تطورات المعيار المحاسبي الدولي IAS(1)

لقد عرف المعيار عدة تعديلات ولازال منذ إعداده لأول مرة كمسودة مشروع إلى غاية اعتماده بصيغته الحالية المعتمدة والمطبقة في إعداد القوائم المالية. لذلك سيتم تقديم عرض تاريخي مختصر حول هذا المعيار:[1]

الجدول (1.2): المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) "عرض القوائم المالية"

مارس 1974	مسودة المشروع E1 : الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
جانفي 1975	IAS (1): الإفصاحات عن السياسات المحاسبية (تم نشره).
جوان 1975	نشر مسودة المشروع (5) E: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية
أكتوبر 1976	تطبيق المعيار (5) IAS: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية
جويلية 1978	نشر مسودة مشروع 14 E: الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
نوفمبر 1979	تطبيق المعيار (13) IAS: عرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
1994	مراجعة المعايير IAS(13)، IAS(5)، IAS(1).
جويلية 1996	نشر مسودة مشروع E53: عرض القوائم المالية.
أوث 1997	نشر المعيار IAS(1): عرض القوائم المالية وإلغاء المعايير IAS(13)، IAS(5)، IAS(1).
18 سبتمبر 2003	تعديل نموذج المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".
1 جانفي 2005	بداية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل في 2003.

[1] صيود إيناس، **أهمية التزام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي الأول "عرض القوائم المالية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2018/2017، ص-ص 95-96.

18 ديسمبر 2015	نشر تعديلات بعنوان "مبادرة بشأن الإفصاح" والهدف منها تحسين فعالية عرض المعلومات وتشجيع المؤسسات على ممارسة الحكم المهني، وتتعلق ضمنيا بتعديل المعيار IAS(34) "التقارير المالية المرحلة" و IAS(7) "الأدوات المالية: الإفصاح" من أجل ضمان التناسق الداخلي في محتوى المعايير.

المصدر:

أما التفسيرات المتعلقة بهذا المعيار والصادرة عن لجنة التفسيرات فتمثلت في SIC18, SIC27, SIC 29, SIC17.

ثانيا: هدف ونطاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

إن المعيار المحاسبي الدولي IAS(1) يستهدف بدرجة أساسية للمؤسسات الموجهة للربح:[1]

1. هدف تطبيق المعيار IAS(1)

يهدف هذا المعيار إلى تحديد أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وذلك بغرض التمكن من إجراء مقارنة القوائم المالية للمؤسسة في الفترات السابقة وكذا مقارنتها مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى.

أن هذا المعيار يهتم بتحديد متطلبات عرض القوائم المالية، ويقدم الإرشادات الخاصة حول شكلها وهيكلها، وكذا الحد الأدنى من متطلبات محتويات هذه القوائم

2. نطاق تطبيق المعيار IAS(1)

يتم تطبيق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يتوقع أن تلبي احتياجات المستخدمين التي لا يمكن الحصول على المعلومات التي تلائم رغباتهم واحتياجاتهم الخاصة، وذلك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

ويمكن تطبيقه على جميع المؤسسات التي تعرض قوائم مالية موحدة وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم27 "القوائم المالية المنفصلة".

أما متطلبات الإثبات، القياس والإفصاح فتحددها معايير دولية أخرى للتقرير المالي.

بالإضافة إلى أن هذا المعيار لا ينطبق على محتوى وهيكل القوائم المالية المختصرة المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 "التقارير المالية الأولية".

[1] نفس المرجع السابق

ثالثا: عرض القوائم المالية

تعد المؤسسات العديد من القوائم المالية ،منها أساسية يجري إعدادها بصورة منتظمة دورية لتحقيق أهداف المحاسبة المالية وهي الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

1. الميزانية العمومية(قائمة المركز المالي)

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ معين، حيث تضم اصول وخصوم المؤسسة في جدول واحد أو في جدولين منفصلين، وتضم معطيات السنة المالية الحالية وأرصدة السنة المالية السابق.

1.1. تعريف الميزانية العمومية

الميزانية هي عبارة عن قائمة أو كشف تتضمن عناصر الأصول وعناصر الخصوم الخاصة بالمؤسسة الإقتصادية والهدف من إعدادها هو معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة في تاريخ إعدادها. وتعد الميزانية بجهة واحدة كما يمكن إعدادها بجهتين حيث أن الجهتين يجب إن يكونا متساويين بالقيمة ومتوازنان دائما.[1]

2.1. أهمية الميزانية العمومية

كون إن الميزانية العمومية تعطي صورة عن المركز المالي للمؤسسة لفترة تنتهي بتاريخ محدد عادة هي كل سنة، ومن الممكن من خلال المعلومات والبيانات التي ترد فيها نستطيع تقييم العائد على الإستثمارات، وتحليل العلاقة بين بنود الأصول المختلفة، وكذلك تحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل من أصولها قصيرة الأجل لذلك فإن قياس السيولة في المؤسسة يتم عند تحديد الفترة الزمنية المستغرقة لدورة الأعمال لتحويل الأصول إلى نقدية.أما دراسة مرونة الميزانية العمومية فهي تعبر عن قدرة المؤسسة في اتخاذ الإجراءات الفعالة لتحسين مركزها الإقتصادي، وفي توقيت التدفق النقدي حتى تتمكن المؤسسة من مواجهة إحتياجاتها النقدية، واستغلال فرص الإستثمار الغير متوقعة.[2]

3.1. شكل الميزانية العمومية

هناك نموذجان أساسيان لإعداد الميزانية هما:

- نموذج يأخذ شكل الحرف T ويطلق عليه نموذج الميزانية التقليدية أو الميزانية بجهتين.

---

[1] خليل الدليمي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص428.

[2] مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص56.

الجدول(2.2): الميزانية العمومية التقليدية

الأصول		**الخصوم + حقوق أصحاب المشروع**	
الأصول المتداولة الصندوق المصرف الأوراق المالية قصيرة الأجل أوراق القبض المدينون بضاعة آخر المدة		الخصوم المتداولة شكات برسم الدفع أوراق الدفع دائنون قروض دائنة قصيرة الأجل	
مجموع الأصول المتداولة		مجموع الخصوم المتداولة	
الاستثمارات طويلة الأجل الأسهم السندات		خصوم ثابتة قروض دائنة طويلة الأجل تعهدات دائنة طويلة الأجل	
مجموع الاستثمارات طويلة الأجل		مجموع الخصوم الثابتة	
الأصول الثابتة أصول ثابتة ملموسة أصول ثابتة غير ملموسة		أرصدة دائنة أخرى مصروفات مستحقة إرادات مقبوضة مقدما	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأرصدة الدائنة الأخرى	
أرصدة مدينة أخرى مصروفات مدفوعة مقدما إيرادات مستحقة		حقوق أصحاب المشروع رأس المال _ المسحوبات +صافي الربح الأرباح المحتجزة الإحتياطات حقوق الملكية	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصر: خليل الدليمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص431.

- نموذج يأخذ شكل التقرير المالي ويطلق عليه الميزانية بجهة واحدة.

الجدول (3.2): ميزانية الأصول

الأصول المالية		
الأصول المثبتة (غير الجارية) فارق الشراء التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية التثبيتات الجاري إنجازها التثبيتات المالية السندات الموضوعة موضع المعادلة ـ المؤسسات المشاركة المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة السندات الأخرى المثبتة الفروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية		
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية المخزونات والمنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة ـ الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب الأصول الأخرى الجارية الموجودات وما يماثلها توظيفات وأصول مالية جارية أموال الخزينة		
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار الهومه، الجزائر، 2009، ص101.

الجدول(4.2): ميزانية الخصوم

الخصوم		
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر(أو الحساب المستغل) رأس المال غير المطلوب العلاوات والإحتياطات (الإحتياطات المدمجة) (1) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1) رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، الترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة دوي الأقلية (1) المجموع 1 الخصوم غير الجارية الفروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا		
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		
الخصوم الجارية الضرائب الموردون والحسابات الملحقة الديون الأخرى خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم الجارية (3)		
المجموع العام للخصوم		

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار الهومه، الجزائر، 2009، ص102.

4.1. تبويب عناصر الميزانية

- الأصول المتداولة: وهي الأصول التي بحوزة المؤسسة سواء في شكل نقدي أو التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها خلال فترة سنة أو الدورة التجارية للمؤسسة أيهما أطول، وتشمل (الصندوق، النقود المودعة لدى المصارف، الأوراق المالية قصيرة الأجل...).[1]

بالإضافة إلى:[2]

- الإستثمارات طويلة الأجل: وهي الأصول التي تحصل عليها المؤسسة عن طريق استثمار جزء من نقديتها في شراء الأسهم والسندات طويلة الأجل وهي تظهر في الميزانية بعد الأصول المتداولة وترتب حسب أهميتها لطبيعة المؤسسة.
- أصول ثابتة: وهي الموجودات التي تحصل عليها المؤسسة لاستخدامها في ممارسة نشاطها الإقتصادي وليس لغرض المتاجرة بها وتحقيق أرباح خلال السنة المالية .

وتنقسم الأصول الثابتة إلى قسمين هما:

ـ أصول ثابتة ملموسة: مثل المباني، الأراضي، الآلات، المعدات، السيارات، والأثاث وغيرها.

ـ أصول ثابتة غير ملموسة: مثل شهرة المحل، براءة الاختراع والعلامات التجارية وغيرها.

- أرصدة مدينة أخرى: وتتضمن على سبيل المثال المصروفات المدفوعة مقدما والإرادات المستحقة و غير المقبوضة
- الخصوم المتداولة: وهي الإلتزامات التي يجب سدادها خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز سنة مالية، وتسمى أيضا مطلوبات قصيرة الأجل. ويتم إظهارها بشكل متسلسل حسب قصر مدة السداد.
- خصوم ثابتة: وهي الخصوم التي يجب سدادها خلال فترة طويلة الأجل أي خلال فترة أكثر من سنة مالية، وتعتبر مصدر التمويل الذي له صفة الدوام والإستمرار، وترتب في الميزانية حسب طول مدة السداد المطلوبة ومدى إمكانية الإستفادة منها. وتشمل القروض الدائنة طويلة الأجل والتعهدات الدائنة الطويلة الأجل.
- أرصدة دائنة أخرى: وتتمثل في المصروفات المستحقة وغير المدفوعة والإيرادات المقبوضة مقدما.
- حقوق أصحاب المؤسسة: وتشمل رأس المال، الأرباح المحتجزة والسنوية والإحتياطات. أي يفضل إظهار رأس المال وكيفية تطويره خلال سنة ويتم ذلك بإبراز رأس المال برصيده في أول السنة ويطرح منه المسحوبات وصافي الخسارة إن وجدت، أو يضاف إله صافي الربح، وبذلك يظهر رأس المال كما هو في تاريخ إعداد الميزانية.

---

[1] يونس حسن الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص137.

[2] خليل الدليمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص-ص 429-430.

2. جدول حساب النتائج

للدخل مفاهيم عديدة من حيث عناصره ومن حيث أساليب قياسه، فمن الناحية الإقتصادية يعني الدخل صافي التدفق الداخل للمشروع (الفرق بين المدخلات والمخرجات)، أو هو أقصى مايمكن أن يستهلكه فرد أو مشروع خلال فترة زمنية معينة دون التأثير على ثرواته.

1.2. تعريف جدول حساب النتائج

يعرف على أنه "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة".[1]

ويعرف جدول حساب النتائج بأنه "تقرير محاسبي يلخص بنود الإرادات والنفقات والفارق بينهما خلال فترة محاسبية معينة".[2]

2.1. أهمية جدول حساب النتائج

تكمن أهمية جدول حساب النتائج في :[3]

يعد جدول حساب النتائج أداة مهمة لعملية التخطيط المستقبلي والرقابة على الأعمال المنفذة من خلال مقارنة البيانات الفعلية التي تعبر عنها مع بيانات الميزانية التقديرية أو المعدلات المعيارية، ويستفاد منها أيضا الأطراف الخارجة الذين تنشأ لهم صلة عمل مؤقتة بالمؤسسة مثل المستثمرين ومصلحة الضرائب والدائنون، كل حسب حاجاته من البيانات التي توفرها هذه القائمة، كما تساعد في تقييم جدوى الإستثمارات وعوائدها.

وكذلك تساعد في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة وفعاليتها وتقييم مدى جدارة المؤسسة بالإقتراض من المصارف في حال طلب قرض.

كذلك يساعد جدول حساب النتائج المستخدمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم أداء المؤسسة خلال الفترة السابقة والتنبؤ بالأداء المستقبلي وتساعد في تقييم مخاطر أو عدم التأكد فيما يتعلق بنشاط المؤسسة المستقبلي.

---

[1] يونس حسن الشريف، مرجع سبق ذكره، ص141.

[2] مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سبق ذكره، ص49.

[3] عثمان زياد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص51.

3.2. شكل جدول حساب النتائج

الجدول (5.2): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

البيان	الملاحظة	N	N−1
رقم الأعمال تغير المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2- إستهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للإستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- فائض الإجمالي عن الإستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الإهتلاكات والمؤونات إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية- متوجات-			

العناصر غير العادية– أعباء–			
9– النتيجة غير العادية			
10–النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11–النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار الهومه، الجزائر، 2010، ص99.

الجدول(6.2): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	N	N–1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار الهومه، الجزائر، 2010، ص100.

4.2. تبويب عناصر جدول حساب النتائج

ـ الأعباء: هي نقصان في المنافع الإقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل خروج أو استنفاذ قيم الأصول، أو حدوث إلتزامات التي تؤدي إلى نقصان في الأموال الخاصة، بخلاف تلك التي ترتبط بتوزيعات المساهمين في رأس المال.[1]

ـ النواتج: تتمثل النواتج في تزايد المنافع الإقتصادية خلال الدورة، في شكل دخول أو تزايد في الأصول أو تناقص في الخصوم، والتي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة، ماعدا تلك المتعلقة بالزيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات.[2]

3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول تغيرات الأموال الخاصة)

يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية.

1.3. تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعد قائمة التغير في حقوق الملاك عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملاك بداية الفترة، الإضافات إلى حقوق الملاك خلال الفترة وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة، وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة.[3]

تعكس التغيرات في حقوق الملكية سواء تلك الناشئة من المعاملات مع الملاك أو الناتجة من ترحيل نتيجة النشاط من قائمة الدخل إلى حقوق الملكية، وكذلك التغيرات في تركيبة حقوق الملكية.[4]

---

[1] سعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص219.
[2] نفس المرجع.
[3] عبد الوهاب نصر على، مرجع سبق ذكره، ص39.
[4] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص61.

2.3. شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية

الجدول(7.2): قائمة التغيرات في حقوق الملكية

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطات والنتيجة
الرصيد في N-2/12/31						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في N-1/12/31						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في N/12/31						

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار الهومه، الجزائر، 2010، ص103.

4. قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)

تبين قائمة التدفقات النقدية المقبوضات والمدفوعات النقدية في الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات والتي تصنف إما تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الإستثمارية أو الأنشطة التمويلية. [1]

تعد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في قائمة المركز المالي خلال الفترة، أو بمعنى آخر المعلومات الخاصة بتفسير التغير في رصيد النقدية نهاية الفترة عما كان عليه في بدايتها. مع تقسيم هذا التغير إلى تدفقات نقدية من العمليات وأخرى من أنشطة التمويل وذلك من أنشطة الإستثمار.[2]

1.4. أهمية قائمة التدفقات النقدية

يمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية:[3]

- تقدم بيانات قائمة التدفقات النقدية رؤية للمؤسسة، من حيث سيولتها وملاءتها وقدرتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية من أجل التكييف مع الظروف والفرص المتغيرة.
- تعزز من قابلية مقارنة إعداد التقارير حول الأداء التشغيلي من قبل مؤسسات مختلفة لأنه يلغي آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة المعاملات المشابهة.
- تعمل كمؤشر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وتأكيدها.
- توفر إجابات عن عدة أسئلة، وهي من أين جاءت النقدية خلال الفترة، فيما استخدمت النقدية خلال الفترة، ماهو مقدار التغيير في رصيد النقدية خلال الفترة.

2.4. شكل قائمة التدفقات النقدية

هناك طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

الجدول(8.2): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

	ملاحظة	N	N−1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			

[1] نعيم دهمش وآخرون، **مبادئ المحاسبة**، الطبعة الثانية، دار وائل ، عمان، الأردن، 2005، ص34.
[2] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص39.
[3] شذى عبد الحسين جبر، ساره عبد الملك عبد الحميد، **تحليل جودة سيولة المصارف باستخدام قائمة التدفقات النقدية**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد111، بغداد، 2017، ص134.

الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
تحصيلات من أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف عن السيولات وشبه السيولات			
تغيير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار الهومه، الجزائر، 2010، ص104.

الجدول (9.2): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

	ملاحظة	N	N−1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الإهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار			
مسحوبات عن إقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثير التغيرات محيط الإدماج			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال المقبوض إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة			

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار الهومه، الجزائر، 2010، ص105.

3.4. تبويب عناصر قائمة التدفقات النقدية

بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية التي أصدرتها المجامع المهنية بشأن إعداد قائمة التدفق النقدي، يجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاثة أبواب رئيسية، يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة، لدى يجب أن تظهر قائمة التدفقات النقدية التدفقات النقدية خلال الفترة مبوبة حسب طبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى:[1]

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تشتق التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أساسي من الأنشطة الرئيسية لتوليد الإرادات في المؤسسة، ويعتبر هذه مؤشر مهم على القوة المالية للمؤسسة لأنه يمثل مصدر مهم للتمويل الداخلي. ينظر عادة مستخدم البيانات المالية إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمقياس لقدرة المؤسسة على المحافظة على قدرتها التشغيلية ودعم الأنشطة الأخرى.
- التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية: ترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية في قسم منفصل بالقائمة، إلا أن تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.
- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تشمل الأنشطة التمويلية الحصول على الموارد من المالكين وإرجاعها إليهم، كما تشمل أيضا الحصول على الموارد من خلال الإقتراضات (قصيرة وطويلة الأجل) وتسديد المبالغ المقترضة. يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ بالحقوق والمطالبات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال في المؤسسة.

5. ملحق الكشوف المالية (الإيضاحات المتممة)

الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزء من الكشوف المالية. وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، ويتمم كلما اقتضت الحاجة للمعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.[2]

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:[3]

- متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية؛

[1] شذى عبد الحسين جبر، ساره عبد الملك، مرجع سبق ذكره،ص135.
[2] بلعروسي أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص107.
[3] نفس المرجع السابق.

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد كشوف مالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه المؤسسات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية؛

المطلب الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم (08) "السياسات المحاسبية– التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

يسري (08) IAS على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ومحاسبة التغيرات في السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصويبا أخطاء الفترات السابقة.

أولا: هدف ونطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (8)

- **هدف المعيار**

يهدف هذا المعيار إلى:[1]

وصف التبويب والإفصاح والمعالجة المحاسبية لبعض البنود في قائمة الدخل من أجل أن تقوم كافة المؤسسات بإعداد وعرض قائمة الدخل على أسس منسقة وهذا يساعد المؤسسات على مقارنة قوائمها المالية مع تلك الخاصة بالفترات السابقة ومع البيانات المالية للمؤسسات الأخرى. وعليه فإن هذا المعيار يشترط التبويب والإفصاح للبنود غير العادية، أي جانب الإفصاح عن بعض البنود من خلال الأرباح والخسائر من الأنشطة الاعتيادية، كما يحدد المعيار المعالجة المحاسبية للتغيرات في التقديرات المحاسبية والسياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية.

في هذا المعيار يتم التركيز على معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء في حقوق الملكية (الطريقة المفضلة) وليس في قائمة الدخل.

ويطبق هذا المعيار على النشاطات العادية في قائمة الدخل وعلى التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء الأساسية وعمليات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالمصروفات الإدارية والتسويقية واستخدام أكثر الطرق الملائمة لنشاط المؤسسة.

[1] فارس جميل الصوفي، **المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، الطبعة الأولى**، دار جليس الزمان، الأردن، 2010، ص77.

- **نطاق المعيار**

تمثل القابلية للمقارنة إحدى السمات النوعية للقوائم المالية طبقا لإطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية يكون من المهم لهم أن يكونوا قادرين على إجراء المقاربات ليس فقط القوائم المالية للمؤسسة من فترة لأخرى بل كذلك القوائم المالية للمؤسسات المختلفة، وهذه المعلومات لازمة لعمل المقاربات المتعلقة بالأداء المالي والمركز المالي والتغيرات في المركز المالي. ويحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم(8) معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والإفصاحات عنها، ويضع كذلك المتطلبات والإفصاحات في تقديرات المحاسبة وتصحيح الأخطاء.[1]

ثانيا: بعض المفاهيم

هناك مجموعة من المفاهيم يحتويها المعار المحاسبي الدولي رقم 8 نذكر منها:[2]

- السياسات المحاسبية: هي المبادئ المحددة، والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات المطبقة بواسطة المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية.
- التغيير في التقدير المحاسبي: هي التسويات التي تجرى على القيم الدفترية المسجلة لأصل أو التزام أو مبلغ الإستهلاك الدوري للأصل، والذي ينتج عن تقدير الوضع الحالي والمنافع المتوقعة مستقبلا والإلتزامات المقترنة بالأصول والإلتزامات، والتغييرات في التقديرات المحاسبية تنتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة، لذلك فإنها لا تعتبر تصحيح لأخطاء.
- أخطاء الفترة السابقة: هي إغفال أو عرض خاطئ في القوائم المالية لفترة سابقة أو أكثر ناشئ عن الفشل في ذلك أو إساءة استخدام المعلومات المعتمد عليها والتي كانت متاحة وقتها، ويمكن توقع بشكل مقبول أنها قد أخذت بالاعتبار عند عرض القوائم المالية.

ثالثا: السياسات المحاسبية

تعد السياسات المحاسبية أساسية للفهم السليم للمعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة بواسطة إدارة المؤسسة، وينبغي على المؤسسة أن تبرز بوضوح جميع السياسات المحاسبية الهامة التي استخدمتها في إعداد القوائم المالية. سنوضح ذلك فيمايلي: [3]

---

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، مرجع سبق ذكره، ص139.

[2] نفس المرجع السابق، ص-ص139-140.

[3] نفس المرجع السابق، ص-ص 140-142.

1. اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية

عند تطبيق معيار أو تفسير بشكل خاص على صفقة أو حدث آخر أو ظرف فإن السياسة المحاسبية المطبقة على هذا البند يجب تحديدها بتطبيق هذا المعيار أو التفسير واعتبار إرشادات التنفيذ المتعلقة بها الصادرة بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية عن المعيار أو التفسير.

لاتخاطب المعايير أو التفسيرات صفقة بعينها أو حدث أو ظرف معين ولكن الإدارة تختار وتطبق السياسة المحاسبية الملائمة والوثيقة الصلة باحتياجات صنع القرار بواسطة مستخدمي القوائم المالية وأن تتصف بالملائمة والمصداقية.

ولتحقيق الإختيار والتطبيق السليم للسياسات المحاسبية فإنه ينبغي على الإدارة أن تستخدم المصادر التالية:

- ✓ متطلبات وإصدارات المعايير والتفسيرات التي تتعامل مع موضوعات مماثلة وذات علاقة.
- ✓ التعريفات ومعايير الإعتراف ومفاهيم القياس بالنسبة للأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات وفق ماهو وارد في إطار عمل مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية.
- ✓ كذلك يمكن أن يأخذ في الإعتبار عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الإصدارات الأحدث للجهات الأخرى واضعة المعايير والتي تستخدم إطار عمل فكري مماثل لوضع المعايير والإصدارات المحاسبية الأخرى والممارسات المقبولة في الصناعات المختلفة إلى الدرجة التي لا تتعارض مع المصادر المرجعية الأولية.

2. تماثل السياسات المحاسبية

ما أن يتم إصدار السياسات المحاسبية، فإنه يجب تطبيقها بشكل متماثل على الصفقات والأحداث والظروف الأخرى ما لم يكن هناك معيار أو تفسير يتطلب بصفة خاصة أو يتيح تقسيم البنود إلى فئات يمكن أن توجد لكل فئة سياسة مختلفة ملائمة لها.

وإذا وجد معيار أو تفسير يتطلب أو يتيح هذه التقسيمات للفئات فإنه يتم اختيار وتطبيق السياسة المحاسبية المناسبة بالتوافق مع كل فئة.

3. العوامل التي تحكم التغييرات في السياسات المحاسبية

ما إن يتم إصدار سياسة محاسبية، فيمكن تغييرها فقط إذا كان هذا التغيير:

- ✓ مطلوب بواسطة معيار أو تفسير؛
- ✓ ينتج عن السياسة الجديدة تقدير القوائم المالية بشكل أكثر ملائمة وموثوقية؛

هناك بنود لا تعتبر تغييرات في السياسات المحاسبية:

- ✓ تطبيق سياسة محاسبية بالنسبة للصفقات أو الأحداث أو الظروف الأخرى التي تختلف جوهريا عن تلك التي كانت تحدث سابقا؛
- ✓ تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة لصفقات أو أحداث أو ظروف أخرى لم تحدث من قبل أو كانت غير جوهرية؛

رابعا: التغييرات في السياسات المحاسبية

التغيير في السياسة المحاسبية تعني تحول المؤسسة من مبدأ محاسبي مقبول وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى مبدأ آخر. سنحاول توضيح ذلك فيمايلي:[1]

1. تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية

التغيير في السياسة المحاسبية المطلوب بواسطة معيار أو تفسير يطبق طبقا للأحكام الإنتقالية الواردة في المعيار أو التفسير، أما إذا كان المعيار أو التفسير لا يتضمن أحكاما انتقالية، أو إذا كان التغيير في السياسة المحاسبية اختياريا، فإن التغيير المحاسبي يطبق بأثر رجعي بمعنى أن السياسة المحاسبية تطبق على الصفقات والأحداث والظروف الأخرى كما لو كانت السياسة المحاسبية الجديدة تطبق دائما من قبل. والتأثير العملي لهذا الأمر هو أن المبالغ المقابلة أو المقارنة الواردة في القوائم المالية يجب إعادة صياغتها كما لو كانت السياسة الجديدة مطبقة دائما. وتأثير السياسة الجديدة يكون على الأرباح المحتجزة (المرحلة) سابقا على الفترة الأسبق المعروضة والتي يجب تسويتها من خلال رقم الأرباح المحتجزة أيضا.

2. إفصاحات التغيرات في السياسات المحاسبية

عندما يكون التطبيق المبدئي لمعيار أو تفسير تأثير على الفترات الحالية أو السابقة أو يكون له تأثير غير ممكن تحديده بشكل عملي أو قد يكون له تأثير فإن المؤسسة تفصح عن:

- ✓ عنوان المعيار أو التفسير.
- ✓ إذا كان عمليا– أن تغيرا يحدث طبقا للأحكام الإنتقالية.
- ✓ طبيعة التغيير.
- ✓ إذا كان عمليا – وصف الأحكام الإنتقالية.
- ✓ إذا كان عمليا – وصف الأحكام الإنتقالية التي يكون لها تأثير على فترات المستقبل.
- ✓ بالنسبة للفترة الحالية والسابقة المعروضة لدرجة عملية – مقدار التسوية لكل بند سطري في القوائم المالية.
- ✓ مقدار التسوية المتعلقة بالفترات قبل تلك المعروضة.

[1] نفس المرجع السابق، ص-ص 142-147.

- ✓ إذا كان التطبيق بأثر رجعي غير عملي – يتم بيان الظروف التي أدت لذلك والتاريخ الذي طبقت فيه السياسة المحاسبية.
- ✓ إفصاحات مماثلة مطلوبة عن التغيرات الإختيارية في السياسات المحاسبية مع الإضافة التي يوفرها الوصف بسبب تقديم السياسة الجديدة للمعلومات المعتمد عليها والأكثر علاقة.
- ✓ بالإضافة إلى ماسبق الإفصاحات المطلوبة بشأن المعايير والتفسيرات التي كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد، هذه الإفصاحات تتضمن حقيقة أن بعض المعايير أو التفسيرات صدرت (في تاريخ الترخيص بالقوائم المالية) ولكنها غير سارية، ومعلومات معروفة أو مقدرة بشكل معقول متعلقة بتقدير التأثير الممكن للمعيار والتفسير الجديد.

خامسا: التغيرات في التقديرات المحاسبية

هناك بنود كثيرة في القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولهذا يتم تقديرها، ويرجع ذلك إلى عدم التأكد المرتبط بأنشطة الأعمال، يجب أن تترجم هذه الحالات غير المؤكدة إلى أرقام يتم التقرير عنها في القوائم المالية، وتعد هذه التقديرات المحاسبية هامة كجزء من عملية التقارير المالية، وتشمل الأمثلة العامة للتقديرات المحاسبية:[1]

- الديون المعدومة.
- ركود المخزون.
- الحياة المفيدة للأصول الثابتة (الممتلكات والمنشآت والآلات والمعدات)
- القيم العادلة للأصول المالية والإلتزامات المالية.
- مخصص إلتزامات الضمان.

وقد تتغير التقديرات مع تغير الظروف أو زيادة الخبرة ولذلك فإن التغيير في التقدير المحاسبي لا يتم بأثر رجعي للفترات السابقة لأنه ليس تصحيحا لخطأ.

خامسا: تصحيح الأخطاء للفترة السابقة

قد تنشأ الأخطاء في الإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح عن البنود الظاهرة في القوائم المالية، فإذا كانت القوائم المالية تحتوي على أخطاء جوهرية أو أخطاء غير جوهرية تحقق غرض معين فإنها حينئذ لا تتفق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، ويمثل سوء العرض أو إغفال بعض البنود أن تكون جوهرية إذا كانت بمفردها أو بجمعها مع أمور أخرى يمكنها التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

[1] نفس المرجع السابق، ص 148.

اكتشاف الأخطاء الناتجة المتعلقة بفترات سابقة يتم تصحيحها بإعادة صياغة الأرقام المقارنة في القوائم المالية عن السنة التي اكتشف فيها الخطأ ما لم تكن عملية.[1]

الإفصاح بالنسبة لتصحيح أخطاء الفترة السابقة

بالنسبة لتصحيح أخطاء الفترة السابقة فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) فقرة (49) يتطلب الإفصاح عن: [2]

- ✓ طبيعة خطأ الفترة السابقة.
- ✓ لكل فترة معروضة – إلى الدرجة التي يكون فيها عمليا – مبلغ التصحيح.
- ✓ بالنسبة للمؤسسات التي تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (33) فإنه بالنسبة لربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة يتم تعديلها.
- ✓ مبلغ التصحيح في بداية الفترة الأسبق المعروضة.
- ✓ إذا كان التعديل بأثر رجعي غير عملي –بالنسبة لفترة سابقة معينة– فإنه يجب إيضاح الظروف التي أدت لذلك ووصف كيف ومتى تم تصحيح الخطأ.

المطلب الثالث: المعيار المحاسبي الدولي رقم (33) ربحية السهم

صدر معيار المحاسبة الدولي رقم (33) والخاص بكيفية القياس والإفصاح عن نصيب أو ربحية السهم الواحد بهدف التعرف على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد التي يوفرها حملة الأسهم العادية، كما يستخدم في حساب العديد من المؤسسات في بورصة الأوراق المالية مثل مضاعف السعر للأرباح ونسبة التوزيعات المدفوعة لحملة الأسهم العادية.

أولا: تاريخ المعيار

نضرا للحاجة الملحة لوجود معيار بين كيفية حساب ربحية السهم العادي، مع الوفاء بمتطلبات الإفصاح بالشكل الملائم فقد صدر في جانفي 1996 مسودة العرض E52 بعنوان "ربحية السهم الواحد"، تلاها صدور المعيار IAS(33) في فيفري 1997 بنفس عنوان المسودة ليبدأ تطبيق إبتداءا من 1 جانفي 1998.أما في 18 ديسمبر فقد تمت إعادة صياغة المعيار ليصبح ساري المفعول على البيانات المالية التي تبدأ من 1 جانفي 2005.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص152.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] عادل عاشور، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية - دراسة حالة مجمع رياض سطيف-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2005 /2006، ص82.

ثانيا: هدف ونطاق المعيار

1. هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ لتحديد وعرض حصة السهم من الأرباح ومقارنة الأداء بين المؤسسات، كما يركز على حساب حصة السهم من الأرباح، وكذلك يشمل أسس تطبيق المعيار في المؤسسات التي يتم تداول أسهمها من قبل الجمهور، وكذلك قياس حصة السهم من الأرباح الأساسية ومواضيع أخرى كإصدار السهم واسترداد قيمة السهم العادية وتحويل الأسهم العادية إلى أسهم ممتازة وإصدار حقوق شراء أو خيارات الأوراق المالية، كما يشمل عملية الإفصاح المتعلقة بحصة السهم من الأرباح الأساسية والمعدل والمرجح لعدد الأسهم العادية، وقد ترغب المؤسسة في الإفصاح عن المعلومات أكثر من تلك التي يتطلبها هذا المعيار مما يساعد المستخدمين لهذه البيانات عن تقديم أداء المؤسسة.[1]

2. نطاق المعيار

يكمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (33) في:[2]

1. عوائد السهم (EPS): هي ببساطة رقم ربح مقسوم على عدد من الأسهم. ويركز المعيار على تحديد عدد الأسهم التي سيتم استخدامها في الحسابات ويقدم قواعد إرشادية محدودة حول احتساب رقم الربح. وقد أدى الإستخدام المستمر لنسبة مضاعف السعر/الربح (P/E) بواسطة مستخدمي القوائم المالية كمؤشر للأداء في البورصة إلى الحاجة إلى معيار حول عوائد السهم التي تمثل مكون رئيسي في نسبة السعر/الأرباح.

2. ومع ذلك فإن وجود أي تناقض في السياسات المحاسبية بين المؤسسات سوف ينتج عنه انعدام قابلية مقارنة رقم عوائد السهم، ويحسن المعيار المحاسبي الدولي IAS(33) التقارير المالية عن طريق ضمان وجود حد أدنى من الثبات والاستمرارية والاتساق في احتساب المقام عند حساب عوائد السهم.

3. يسري IAS(33) على:

- ✓ المؤسسات التي تكون أسهمها العادية أو أسهمها العادية المحتملة المتداولة في أسواق مالية عامة أو التي تكون بصدد إصدار أسهم في أسواق مالية عامة.
- ✓ المؤسسات التي تختار الإفصاح طواعية.

4. عندما يتم عرض معلومات المؤسسة الأم والمجموعة معا، يكون الإفصاح مطلوبا فقط عن عوائد سهم المجموعة، وإذا كانت المؤسسة الأم تفصح عن معلومات عن عوائد السهم في حساباتها المنفصلة، فإن هذه المعلومات ينبغي عدم الإفصاح عنها في القوائم المالية المجمعة.

---

[1] فارس جميل الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة له**ا، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص153.

ثالثا: بعض المفاهيم

يستخدم في هذا المعيار مجموعة من المصطلحات نذكر منها:[1]

- الأوراق المالية القابلة للتحويل: هي تلك الأوراق المالية أو الأدوات المالية المتمثلة في الأسهم الممتازة والسندات والتي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية خلال فترة التقرير أو بعد نهاية فترة التقرير إذا رغب حاملها في ذلك بالإعتماد على معدل التحويل، فمثلا يمكن لحامل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية يقوم بتحويلها إلى أسهم عادية وفقا لشروط نشرة الإكتتاب في السندات.
- الخيارات: هي أداة مالية تعطي لمالكها الحق في شراء أسهم عادية طبقا لاتفاقية تتم عند دفع قيمة محددة بما في ذلك الخيارات التي يتم منحها، وكذلك اتفاقيات شراء الأسهم التي تعطي للعاملين في المؤسسة.
- الضمانات: هي صك مالي يعطي لمالكه الحق في شراء حصة من الأسهم العادية وفقا للشروط الواردة في الصك وعادة ما يتم ذلك عن دفع القيمة المحددة.
- الأداة المالية: هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لمؤسسة ما أو إلتزام مالي أو أداة حق من حقوق الملكية لمؤسسة أخرى وذلك في آن واحد.
- مضاعف السعر للأرباح: هو عدد المرات التي يمكن خلالها تغطية القيمة السوقية للسهم في تاريخ معين من خلال ربحية السهم السنوية وفقا لآخر ميزانية معتمدة.
- الهيكل البسيط لرأس المال: هو الهيكل الذي يقتصر على أسهم عادية فقط.
- الهيكل المعقد لرأس المال: هو الهيكل الذي ينشأ عنه أسهم عادية ومحتملة، أي وجود أوراق مالية أخرى إضافة للأسهم العادية.
- الأوراق المالية الخافضة المحتملة: هي تلك الأوراق التي تكون هناك إمكانية لتنفيذها أو ممارستها وتقلل من ربحية السهم الواحد ومن أمثلتها الديون القابلة للتحويل.
- تجزئة الأسهم: هي زيادة عدد الأسهم المتداولة عن طريق تجميع سهمين أو أكثر إلى سهم واحد.

بالإضافة إلى المصطلحات السابقة نذكر:[2]

- السهم العادي: أداة حقوق ملكية متأخرة في المرتبة لكل فئات أداة حقوق الملكية الأخرى.
- السهم العادي المحتمل: أداة مالية أو عقد آخر قد تعطي عملها حقا في أسهم عادية.
- عوائد السهم الأساسي: تحتسب بقسمة الربح أو الخسارة القابلة للإرجاع إلى حصة الأسهم العادية على متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة المرجح خلال فترة المحاسبة.

---

[1] عادل عاشور، مرجع سبق ذكره، ص-ص 82-83.

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص154.

- التخفيف: إنخفاض في عوائد السهم أو زيادة في خسارة السهم نتيجة الافتراض أن الأسهم العادية المحتملة سوف تتحقق.
- انعكاس التخفيف: زيادة في عوائد السهم أو إنخفاض في خسارة السهم نتيجة الافتراض أن الأسهم العادية المحتملة سوف تتحقق (أي يتم التحويل فعلا).

رابعا: المتطلبات الرئيسية للمعيار

تتمثل المتطلبات الرئيسية للمعيار المحاسبي الدولي IAS(33) في احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة:

1. ربحية السهم الأساسية

تمثل ربحية السهم الأساسية بشكل عام حصة السهم العادي الواحد من صافي أرباح المؤسسة من النشاط المستمر بعد اقتطاع الفوائد والضرائب، ويتم استخراج ربحية السهم عن طريق تقسيم صافي أرباح المؤسسة من النشاط المستمر بعد طرح جميع المصاريف بما فيها الفوائد والضرائب وحصة الأقلية من الأرباح وحصص الأسهم الممتازة من الأرباح، على عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة. وتحسب ربحية السهم الأساسية كما يلي:[1]

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{الارباح السنوية– حصة الاسهم الممتازة من الارباح}}{\text{عدد الأسهم العادية والمصدرة المتداولة من قبل الشركة}}$$

وفي حالة تغيير عدد الأسهم العادية خلال العام سواء بالزيادة أو بالإنخفاض يتم استخدام العدد الموزون (المتوسط المرجح) لعدد الأسهم خلال العام لاحتساب ربحية السهم، وعليه تصبح معادلة احتساب ربحية السهم على النحو التالي:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الأرباح السنوية من العمليات المستمرة– حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{العدد الموزون للأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل الشركة}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأحداث التي ينتج عنها تغيير في عدد الأسهم العادية المطروحة والمتداولة في السوق منها زيادة رأس مال المؤسسة بطرح أسهم جديدة للإكتتاب، وتوزيع أسهم مجانية، شراء أسهم الخزينة، تجزئة السهم، وتحويل السندات أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

2. ربحية السهم الواحد المخفضة

[1] تامر سمير أحمد شتات، **أثر الإفصاح المحاسبي عن ربحية السهم على القرار الاستثماري –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان-**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013 2014، ص-ص36-37.

هي الأرباح الخاصة بكل سهم من الأسهم العادية بعد الأخذ في الإعتبار تأثير كل الأسهم العادية المحتملة والتي كانت متداولة أثناء الفترة والتي لها خصائص مخفضة لربحية السهم، ومن أمثلة الأوراق المالية الخافضة والموضحة بواسطة المعيار الدولي (33) نذكر الأوراق المالية (الديون) القابلة للتحويل، الأسهم الممتازة القابلة للتحويل، الخيارات والضمانات، الأوراق المالية الخافضة على صافي الدخل والأسهم العادية المحتملة.[1]

1.2. حساب ربحية السهم الواحد المخفضة

هناك طريقتان أساسيتان تستخدمان لدمج تأثيرات الأوراق المالية الخافضة وربحية السهم مع استبعاد الأوراق المالية المشاركة والأوراق المالية العادية المزدوجة هما:[2]

أ. طريقة أسهم الخزانة

تستخدم هذه الطريقة في حالة وجود ضمانات أو خيارات لتنفيذها، ويتم فيها حساب ربحية السهم الواحد كما لو كانت هذه الخيارات أو الضمانات قد تم تنفيذها في بداية الفترة وأن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من تنفيذ هذه الضمانات أو الخيارات يتم استخدامها لشراء أسهم عادية بمتوسط سعر السوق لهذه الفترة.

$$\text{ربحية السهم الواحد الأساسية} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

$$\text{عدد الأسهم الزائدة نتيجة تطبيق الخيارات والضمانات} = \frac{\text{متوسط سعر السوق} - \text{سعر التنفيذ}}{\text{متوسط سعر السوق}} \times \text{عدد الأسهم الخاصة بالخيارات والضمانات}$$

$$\text{ربحية السهم الواحد عن طريق أسهم الخزانة} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة} + \text{عدد الأسهم الزائدة نتيجة تطبيق الخيارات والضمانات}}$$

ب. طريقة إذا تم التحويل

تستخدم هذه الطريقة مع الأوراق المالية المشاركة وكذا الأوراق المالية القابلة للتحويل، حيث يعاد حساب الدخل القابل للتوزيع على حملة الأسهم العادية ليعكس عملية التحويل كما يلي:

- ✓ إعادة إضافة مصروف فوائد السندات ناقص الأثر الضريبي.
- ✓ توزيعات الأسهم الممتازة القابلة للتحويل حتى لا يتم طرحها بعد ذلك.
- ✓ إضافة المصروفات الأخرى الخاصة بالإصدارات القابلة للتحويل,

هذا فيما يخص البسط أما المقام فهو يشمل الأسهم العادية المتداولة مضافا إليها الأسهم المصدرة عند تحويل الأوراق المالية إلى أسهم عادية وهو ما تمثله العلاقة التالية:

[1] عادل عاشور، مرجع سبق ذكره، ص
[2] نفس المرجع، ص85.

ربحية السهم الواحد عن طريق إذا تم التحويل = (صافي الدخل+مصاريف الفولئد بعد الضرائب–توزيعات الأسهم الممتازة) / (المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة+عدد الأسهم الزائدة نتيجة تطبيق الخيارات والضمانات)

خامسا: متطلبات العرض والإفصاح

تتمثل متطلبات العرض والإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي رقم (33) فيمايلي:[1]

1. متطلبات العرض

ينبغي أن تعرض المؤسسة في صلب قائمة الدخل كلا من عوائد السهم الأساسية والمخفضة عن الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة القابلة للإرجاع لحاملي الأسهم العادية للمؤسسة الأم بالنسبة لكل فئة من الأسهم العادية ذات الحقوق المختلفة.

يجب عرض عوائد السهم الأساسية والمخفضة بدرجة بروز متساوية عن كل الفترات المعروضة، حتى إذا كانت المبالغ سالبة.

2. متطلبات الإفصاح

إن الهيكل البسيط لرأس المال يختلف عن الهيكل المعقد من حيث المفهوم ومتطلبات الإفصاح، فالإفصاح في الهيكل البسيط يكون عن ربحية السهم، بينما في الهيكل المعقد فيكون الإفصاح مزدوج أي الإفصاح عن ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخفضة، وفي ظل المعيار الدولي IAS(33) يجب على المؤسسات الإفصاح عن:[2]

- ✓ ربحية السهم الواحد الأساسية وربحية السهم المخفضة في مقدمة قائمة الدخل.
- ✓ القيم المستخدمة كبسط عند حساب كل من ربحية السهم الأساسية والمخفضة وتسوية هذه القيمة في صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- ✓ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام في حساب كل من ربحية السهم الأساسية والمخفضة وتسوية هذه المقامات لكل منهما.
- ✓ المتغيرات المستقبلية التي قد تؤثر على ربحية السهم وهذا من خلال الإفصاح عن أقصى عدد للأسهم التي سيتم تداولها في الفترة المستقبلية، وكذا التسوية السنوية لصافي أرباح حملة الأسهم العادية.
- ✓ في حالة وقوع أحداث بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية والتي ينتج عنها تغيير كبير في عدد الأسهم العادية المتداولة أو المحتملة المتداولة، يجب أن تفصح المؤسسة عن وصف للعمليات التي تحدث بالإضافة إلى توضيح مقادير ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة عن هذه الفترة.

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص155.
[2] عادل عاشور، مرجع سبق ذكره، ص87.

خلاصة:

يعد الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يعتمد على استخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات لفحص مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الموضوعة، كما يعتبر الأداء المالي الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

كما تتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أداءها وفعاليته، وتوجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تشخيص الانحرافات بمقارنة مؤشرات الأداء الفعلي بمؤشرات الأداء الموضوعة مسبقا، ومن تم العمل على معرفة أسباب الانحرافات واقتراح الحلول والمعالجات الملائمة للحفاظ على الإستمرارية والبقاء والمنافسة.

القوائم المالية أدوات للإفصاح وتوصيل المعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام معلومات المحاسبة المالية تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

الفصل الثالث:دراسة حالة مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

تمهيد

المبحث الأول: تقديم شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

المبحث الثاني: واقع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار المحاسبي الدولي (33) في مؤسسة "عياشي سعيد|" لإنتاج البلاط

خلاصة

تمهيد:

سنتناول في هدا الفصل دراسة ميدانية في إحدى المؤسسات الاقتصادية ودلك بتقديم عام للمؤسسة محل الدراسة وكذلك تقديم وعرض قوائمها المالية، ثم حساب بعض المؤشرات التي تستخدم في عملية الإفصاح عن الأداء المالي بالاعتماد على القوائم المالية والمعطيات التي تم افتراضها.

ولقد تم اختيار مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط بالطاهير لإجراء الدراسة التطبيقية، لمعرفة كيف تعتمد على المحاسبة المالية للإفصاح عن أدائها المالي للوقوف على مدى استغلال مواردها ووضعيتها المالية وسيتم التركيز على القوائم المالية باعتبارها أهم مصادر الإفصاح عن الأداء المالي.

وعلى أساس ما تقدم سوف نقسم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

المبحث الثاني: واقع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (1) والمعيار المحاسبي الدولي (33) في مؤسسة عياشي السعيد

المبحث الأول: تقديم مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

في هدا المبحث سيتم تقديم المؤسسة محل الدراسة، من خلال تعريفها وإبراز مهامها وكدا مختلف أهدافها المسطرة، وسنتطرق إلى شرح مفصل للهيكل التنظيمي من أجل الإحاطة بكافة إداراتها ومصالحها.

المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

يتضمن هذا المطلب التعريف بالمؤسسة والتطورات التي عرفتها منذ نشأتها إلى اليوم بالإضافة إلى الوظائف التي تقوم بها والأهداف التي تسعى من اجلها.

أولا: التعريف بمؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

هي مؤسسة إنتاجية ذات طابع تجاري تقوم بإنتاج البلاط أنشئت سنة 1996م، تقع بالمنطقة الصناعية – ولاد صالح– ببلدية الأمير عبد القادر دائرة الطاهير ولاية جيجل، تبعد عن عاصمة الولاية ب 15كلم وهي مهيأة ببنية تحتية كاملة وتوجد وسط هياكل قاعدية أساسية مثل مطار فرحات عباس وميناء جن جن.

ثانيا: التطور التاريخي للمؤسسة

لقد شهدت هذه المؤسسة العديد من التغيرات والتطورات منذ نشأتها حيث بدأت عملها بإنتاج نوع واحد فقط وهو البلاط إلا أنها وبمرور الزمن، وبغرض زيادة إنتاجها وتطوير مهارتها أصبحت تنتج نوع آخر وهو المونوكوش

وقد مرت المؤسسة بعدة مراحل منذ بداية نشاطها إلى يومنا هذا وسنوضحها كما يلي:

كانت المؤسسة في بداية نشاطها سنة 1997 تعتمد على آلة صغيرة طاقتها الإنتاجية تقدر بـ 300 متر مربع يوميا، ومع تطور نشاط المؤسسة تم استبدال الآلة القديمة بأخرى جديدة سنة 2000 ذات طاقة إنتاجية أكبر تقدر بـ800 متر مربع يوميا، وفي سنة 2001 تم تنويع النشاط عن طريق اقتناء آلة جديدة مختصة في إنتاج نوع جديد من البلاط يدعى "المونوكوش".

في فيفري من سنة 2007 تم استبدال كلا الآلتين، بآخرتين أكثر تطورا لإنتاج كلا النوعين "البيكوش" و "المونوكوش"، وفي سنة 2011 تم استبدال آلة إنتاج "المونوكوش" بآلة أخرى أكثر تطورا لإنتاج البلاط وذات تكنولوجيا عالية، كما تم في شهر أفريل 2013 الانطلاق في إنتاج العارضات.

كما أن المؤسسة تشغل ما يقارب 100 عاملا يعملون وفق نظام 8/3 أي بثلاث فرق كل يوم عدا الجمعة وفق النظام التالي:

الفرقة الأولى ←— السادسة صباحا إلى الثانية زوالا.

الفرقة الثانية ←— الثانية زوالا إلى العاشرة ليلا.

الفرقة الثالثة ←— العاشرة ليلا إلى السادسة صباحا.

عمال إدارة المؤسسة يعملون كل يوم عدا الجمعة من الثامنة صباحا إلى الرابعة مساء.

ثالثا: وظائف مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

تقوم مؤسسة عياشي سعيد بوظيفتين هما:

1. **الوظيفة التموينية:** تبدأ الوظيفة التموينية ابتداء من إرسال الطلبيات إلى الموردين، ثم متابعتها ومراقبتها لتسليمها لمصلحة التخزين لتبدأ عندها وظيفة التخزين.
2. **وظيفة الإنتاج:** تنتج المؤسسة نوعين من المنتجات، موجهة لتلبية رغبات جمهور المستهلكين، وهما:

أ. البلاط: شرعت في إنتاجه سنة 1997م، والبلاط الأكثر رواجا هو:

- قياس 33×33: موجه لجمهور المستهلكين لتبليط المنازل والعمارات، وهو يحتوي على نماذج مختلفة لتلبية كافة الرغبات من أبرزها G24 G23 G01 G04 G08 G09 G14 G21... وكذلك هناك نوع موجه لتبليط الأرصفة بلونيين أبيض وأحمر في نماذج مختلفة
- قياس 40×40: هو موجه خاصة لتبليط الأرصفة.

ب. المونوكوش: هو بلاط ذو طبقة وحيدة، يوجد في عدة قياسات 300×300، 400×400، 300×600. شرعت الشركة في إنتاجه سنة 2015/2014 موجه إلى جمهور المستهلكين والمقاولين، يحتوي على نماذج ذات ألوان مختلفة لتلبية أذواق المستهلكين من أبرزها: MC17 MC22 MC09 MC10 MC13 MC15.....إلخ.

رابعا: أهداف مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

يمكن حصر أهداف المؤسسة فيمايلي:

1. تغطية السوق المحلية والجهوية من البلاط. حيث أن المؤسسة تغطي حصة سوقية كبيرة في هذا المجال من خلال السوق المحلية وكذا الجهوية، إذ إكتسحت منتجاتها العديد من الولايات في الجهة الشرقية كقسنطينة، ميلة، سكيكدة، عنابة، الطارف، باتنة...إلخ. كما صنعت منتجاتها مكانة في بعض ولايات الوسط كالجزائر العاصمة، تيزي وزو، وكذا بعض الولايات الغربية كالشلف، مستغانم، عين الدفلة....إلخ. بالإضافة إلى أنها تغطي حاجيات بعض المؤسسات الكبرى مثل كوسيدار، جيسي بات....إلخ؛
2. تلبية حاجيات المواطنين من خلال تقديم منتجات ذات مستوى عال من الجودة والنوعية تعمل على إشباع رغباتهم إنطلاقا من قاعدة أن المستهلك لا يشتري السلعة فقط بقدر مايشتري الرضا والإشباع؛
3. التكيف مع التحولات التي تعرفها الساحة الإقتصادية، ويكون ذلك عن طريق عملها على تطوير منتجاتها وابتداع منتجات جديدة، إنطلاقا من رغبات المستهلكين؛
4. التطلع إلى أسواق خارجية من خلال تصدير منتجات المؤسسة (المؤسسة بصدد القيام بعمليات تصدير إلى تونس)؛

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

حتى تحقق المؤسسة أهدافها لابد من هيكلة تنظيمية معينة، وسنقدم فيمايلي الهيكل التنظيمي لمؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط، ثم شرح مختصر للمهام الموكلة لكل دائرة.

أولا: تقديم الهيكل التنظيمي لمؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لمؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط

الشكل (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

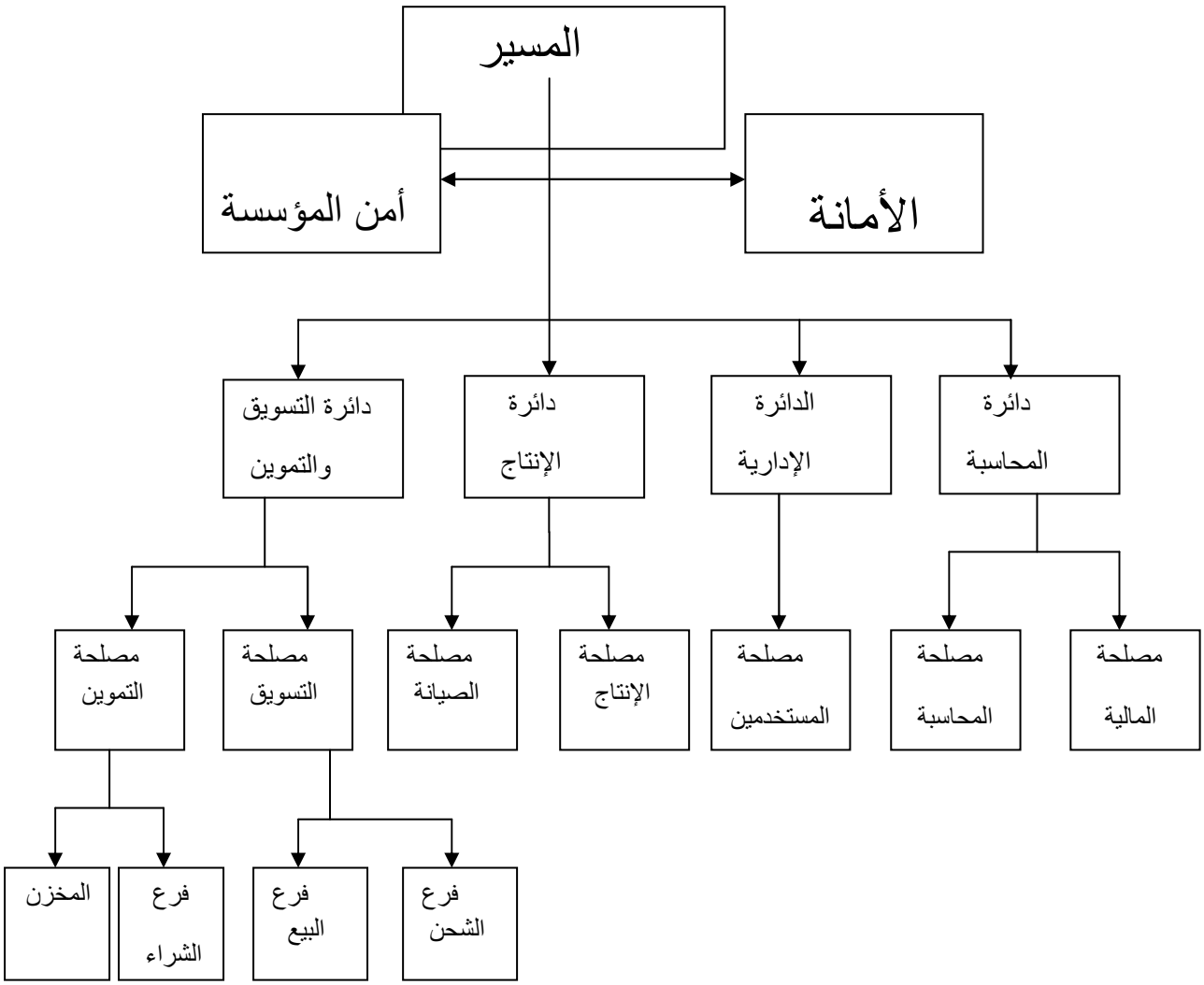

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

فيمايلي شرح مختصر للهيكل التنظيمي للمؤسسة:

1. **المسير:** هو المسؤول الأول عن المؤسسة، وتتم أعماله مباشرة مع المسؤولين المستلمين للمصالح المختلفة.

2. **الأمانة:** تتجلى أعمالها في:
- تسجيل المراسلات الصادرة والواردة؛
- تحويل المراسلات والمكالمات للمصالح المختلفة؛
- تبليغ الأوامر الصادرة عن المسير؛
- مراقبة حصيلة تسوية الزبائن؛

3. **أمن المؤسسة:** يسهر على أمن المؤسسة وحمايتها؛
4. **دائرة المحاسبة والمالية:** تنقسم إلى مصلحة المحاسبة والمالية؛

أولا: مصلحة المحاسبة: لها مهام تتمثل في:

- إعداد المحاسبة اليومية؛
- إعداد الميزانية الجبائية؛
- إعداد الميزانية الختامية؛
- المصادقة على القيود المحاسبية؛
- إعداد الميزانية الشهرية؛
- القيام بعمليات الجرد؛

ثانيا: مصلحة المالية:تتمثل مهامها فيمايلي:

- تحصيل فواتير الزبائن؛
- دفع فواتير الشراء؛
- إعداد الميزانية اليومية الخاصة بالمدخلات والمخرجات؛
- إعداد فواتير البيع؛
- القيام بالمعاملات البنكية؛
- متابعة ديون الزبائن؛
- القيام بعمليات التجارة الخارجية ومتابعة عمليات التصدير والإستراد؛

5. دائرة التسويق والتموين: تعتبر الدائرة الأساسية فهي تشرف على كافة عمليات البيع والشراء تتكون من:

أولا: مصلحة التسويق: تتمثل مهامها في:

- استقبال الطلبيات من الزبائن؛
- إعلام الزبائن؛
- القيام بعمليات البيع والشحن.
- تسيير مخزون الشركة من المنتجات؛
- برمجة الإنتاج اليومي وفق طلبات الزبائن؛
- إعداد الميزانية اليومية بالتنسيق مع مصلحة المالية؛

ثانيا: مصلحة التموين: تتمثل مهامها فيمايلي:

- شراء المواد الأولية وقطع الغيار؛
- مراقبة المخزون؛

ثالثا: مصلحة المستخدمين: تقوم بمايلي:

- المتابعة الميدانية للعمال؛
- متابعة الحالة القانونية والمهنية للعمال؛
- إعداد الأجور؛
- التصريحات بالمرتبات والأجور؛

6. دائرة الإنتاج والصيانة.

المطلب الثالث: دور مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط في الإقتصاد الوطني

نظرا لكون مؤسسة "عياشي سعيد" تغطي الإحتياجات الوطنية من البلاط بنسبة 30% والمحلية بنسبة 95% من إنتاجها، فإن لهذه المؤسسة دور فعال في الإقتصاد المحلي لأنها المؤسسة الوحيدة على هذا المستوى في مجال إنتاج البلاط بأنواعه المختلفة، لذلك فإن الدور الذي تلعبه لا يستهان به ويتمثل ذلك فيمايلي:

- تستعمل منتجاتها في عدة نشاطات مثل: تبليط الأرصفة والمنازل والجامعات والشركات الخاصة والعمومية....إلخ؛
- تعتبر مؤسسة عياشي لإنتاج البلاط مجالا خصبا للتشغيل، فتشكيلة منتجات المؤسسة وطبيعة نشاط زبائنها تبين بصفة جلية أهميتها ودورها في الإقتصاد الوطني باعتبارها الممون لعدة مؤسسات أخرى

ذات أهمية مثل: كوسيدار، جيسي بات، فأهمية هذه المؤسسات الوطنية على مستوى السوق الوطنية يدل دلالة واضحة على دور وأهمية المؤسسة المتميز؛

- بالإضافة فإن أموال المؤسسة المودعة لدى البنك BDL وبنك AGB تلعب دورا فعالا في منح هذه الودائع على شكل قروض لاستغلالها في استثمارات تنعش الإقتصاد الوطني؛
- تحقيقها للإكتفاء الذاتي المحلي والوطني من البلاط والمونوكوش ورغبتها في تصديره إلى الخارج بالرغم من الصعوبات التي تواجهها فيما يخص الضرائب ؛
- السهر على إعطاء الوجه الحضاري للمؤسسة وذلك من خلال استعمال تقنيات حديثة تتلائم مع العصر؛
- التدعيم المناسباتي للفرق المحلية، كرة القدم، كرة السلة، الرياضة الفردية، الكاراتيه، الجيدو....إلخ، وكذلك تدعيم الحركة الثقافية المحلية؛

المبحث الثاني: واقع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (1) والمعيار المحاسبي الدولي (33) في مؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية في الجزائر وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" في قائمتين رئيسيتين هما الميزانية وجدول حساب النتائج. كما يفرض المعيار المحاسبي الدولي رقم (33) " ربحية السهم" متطلبات أخرى إضافية فيما يخص الإفصاح عن ربح السهم. أما الملاحق فتعتبر وثائق ذات استخدام داخلي.

المطلب الأول: عرض الميزانية العامة لمؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (1) للفترة 2015- 2019

يتم إعداد الميزانية العمومية وفق النظام المحاسبي المالي ومن خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" إلى الأصول الجارية والأصول غير الجارية، بالإضافة إلى تقديمها حسب درجة سيولة عناصرها، وليس شرطا أن تقدم في شكل قائمة أو في شكل جدول، فالمؤسسة هي التي تختار شكل ميزانيتها لأن هذا المعيار لا ينص على طريقة معينة في عرض الميزانية أو ترتيب بنودها.

أولا: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "عياشي سعيد" لسنة 2015

الجدول (1.3): ميزانية مؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2015

ميزانيــة 2015			
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
أصول غير جارية	**481817186**	**رأس المال الخاص**	**115060940**
المخزونات	**70985438**	**الخصوم غير الجارية**	**45868447**
المدينون الآخرون	–	**الخصوم الجارية**	**399083501**
الضرائب وما شابه ذلك	**949291**		
الخزينة	**6260973**		
مجموع الأصول الجارية	**78195703**		
مجموع الأصول	**560012890**	**مجموع الخصوم**	**560012890**

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على الميزانية المالية لسنة 2015 لمؤسسة "عياشي سعيد"

من خلال جدول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2015 نلاحظ أن قيمة رأس المال الخاص والخصوم الغير جارية موجبان بقيمة 115060940 دج و45868447 دج على التوالي، ومع ذلك فالمؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها غير الجارية المقدرة ب 481817186دج. وبالتالي تلجأ إلى الديون قصيرة الأجل لتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم. ولكن هذا مؤشر خطير على وضعية المؤسسة لأنه من الناحية المالية لا يمكن تمويل أصل طويل الأجل بدين قصير الأجل. وبالتالي على المؤسسة تصحيح هذا الخلل في دورة التمويل و اللجوء إلى الإستدانة طويلة الأجل لتمويل الأصول غير الجارية.

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "عياشي سعيد" لسنة 2016

الجدول (2.3): ميزانية مؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2016

ميزانيـة 2016			
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
أصول غير جارية	556984185	**رأس المال الخاص**	**124539892**
المخزونات	60794360	**الخصوم غير الجارية**	**64379496**
المدينون الآخرون	445241	**الخصوم الجارية**	**448626093**
الضرائب وما شابه ذلك	4153623		
الخزينة	15168071		
مجموع الأصول الجارية	**80561296**		
مجموع الأصول	**637545482**	**مجموع الخصوم**	**637545482**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية لسنة 2016 لمؤسسة "عياشي سعيد"

من خلال جدول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2016 نلاحظ ارتفاع في إجمالي الأصول مقارنة بسنة 2015 بزيادة تقدر ب 13,84%. ويرجع سبب ذلك إلى الزيادة أساسا في قيمة الأصول الجارية والأصول غير الجارية والتي ارتفعت بنسبة زيادة تقدر ب 3,03%، 15,6% على التوالي مقارنة بسنة 2015.

ونلاحظ في جانب الخصوم استمرار ارتفاع رأس المال الخاص خلال سنة 2016 بنسبة تقدر ب 8,24% مقارنة بسنة 2015 بسبب تواصل المؤسسة في تحقيق أرباح بالإضافة إلى ارتفاع حساب الترحيل من جديد بنسبة 9,4% مقارنة بسنة 2015.

كما نلاحظ ارتفاع محسوس في كل من الخصوم غير الجارية والجارية بقيمة 40,36% و12,41% على التوالي مقارنة بسنة 2015، وهادا راجع إلى ارتفاع كل من رصيد حساب القروض والديون المالية بعد أن حصلت المؤسسة على تمويل جديد، وأيضا الارتفاع في رصيد حساب الضرائب والديون الأخرى مع ظهور حساب خزينة الخصوم في نهاية سنة 2016. مما يدل أن هناك عجز في السيولة لدى المؤسسة ما اضطرها إلى السحب على المكشوف أو طلب تسبيقات بنكية بغرض تسوية بعض المعاملات العاجلة.

ثالثا: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "عياشي سعيد" لسنة 2017

الجدول (3.3): ميزانية مؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2017

ميزانية 2017			
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
أصول غير جارية	**540863934**	**رأس المال الخاص**	**134970403**
المخزونات	**66405298**	**الخصوم غير الجارية**	**46865328**
المدينون الآخرون	**310678**	**الخصوم الجارية**	**451079896**
الضرائب وما شابه ذلك	**984420**		
الخزينة	**24351300**		
مجموع الأصول الجارية	**92051698**		
مجموع الأصول	**632915633**	**مجموع الخصوم**	**632915633**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية لسنة 2017 لمؤسسة "عياشي سعيد"

من خلال جدول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2017 نلاحظ انخفاض طفيف في إجمالي الأصول مقارنة بسنة 2016 بنسبة تقدر ب 0,73%، وهي تغيرات غير مؤثرة لأنها ذات قيمة بسيطة وبنسب صغيرة جدا.

في المقابل ومن جانب الخصوم نلاحظ أن رأس المال الخاص للمؤسسة قد ارتفع إلى 134970403دج بعد ما كان سنة 2016 يقدر ب 124539892دج، أي ارتفع بنسبة تقدر ب 8,38%. ويرجع تفسير هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في قيمة الفائض المرحل حيث قدر سنة 2016 بقيمة 95777118 دج ليرتفع سنة 2017 إلى 109539892 بمعدل ارتفاع 14,37%، إضافة إلى ارتفاع طفيف في الخصوم الجارية بنسبة 0,5% في المقابل انخفضت قيمة الخصوم غير الجارية بنسبة 27,2%

رابعا: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "عياشي سعيد" لسنة 2018

الجدول (4.3): ميزانية مؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2018

ميزانية 2018			
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
أصول غير جارية	**479990192**	**رأس المال الخاص**	**171274633**
المخزونات	**89913657**	**الخصوم غير الجارية**	**26321924**
المدينون الآخرون	**984597**	**الخصوم الجارية**	**421712910**
الضرائب وما شابه ذلك	**1016268**		
الخزينة	**47404751**		
مجموع الأصول الجارية	**139319275**		
مجموع الأصول	**619309468**	**مجموع الخصوم**	**619309468**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية لسنة 2018 لمؤسسة "عياشي سعيد"

من خلال جدول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2018 وبمقارنة جانب الأصول منها مع جانب الأصول لسنة 2017 نلاحظ أن هناك تغيرات طفيفة في مجموع الأصول أو في تركيبة الميزانية ككل وهي تغيرات غير مؤثرة لأنها ذات قيمة بسيطة وبنسب صغيرة.

في المقابل ومن جانب الخصوم نلاحظ أن رأس المال الخاص للمؤسسة قد ارتفع إلى 17127463دج بعدما كان سنة 2017 يقدر 134970403دج أي ارتفع بنسبة تقدر ب 26,9%، مع انخفاض محسوس في قيمة الخصوم غير الجارية بنسبة 43,84% بسبب الانخفاض في قيمة الديون.

خامسا: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "عياشي سعيد" لسنة 2019

الجدول (5.3): ميزانية مؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2019

ميزانية 2019			
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
أصول غير جارية		**رؤوس الأموال الخاصة**	
التثبيتات المعنوية	**49169**	رأس المال الصادر	15000000
التثبيتات المادية		رأس المال غير المطلوب	
أراضي	**5810586**	العلاوات والإحتياطات- (الإحتياطات المدمجة)	
البنايات	**55294963**	فرق المعادلة (1)	
الأصول الثابتة المادية الأخرى	**353749790**	ــــــــــــــ	**10365460**
الأصول الثابتة تحت الإمتياز		رؤوس أموال خاصة أخرى- ترحيل من جديد	**156274633**
أصول ثابتة		حصة الشركة المندمجة (1)	
الأصول المالية		حصة الأقلية (1)	
الأوراق المالية المعادلة			
مساهمات أخرى وذمم مدينة أخرى			
أوراق مالية أخرى مقفلة			
القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى		**المجمـــــــــــــــوع (1)**	**181640093**
الأصول الضريبية المؤجلة		**الخصوم غير الجارية**	
مجموع الأصول غير المتداولة	**414904509**	القروض والديون المالية	**14853700**
الأصول المتداولة		الضرائب (المؤجلة والمخصصة)	
المخزونات	**126016126**	الديون الأخرى غير الجارية	
المخزون والاستخدامات المماثلة		المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	
الزبائن		**المجمـــــــــــــــوع (2)**	**14853700**
المدينون الآخرون	**379899**	**الخصوم الجارية**	

الضرائب وما شابه ذلك	**2160930**	الموردون والحسابات الملحقة	**50792609**
		الضرائب	**814515**
الإستثمارات والأصول المالية المتداولة الأخرى		الديون الأخرى	**309451160**
الخزينة	**18217627**	خزينة الخصوم	**4127013**
مجموع الأصول الجارية	**146774583**	**المجمـــــــــــــوع (3)**	**365185298**
مجموع الأصول	**561679093**	**مجموع الخصوم**	**561679093**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية لسنة 2019 لمؤسسة "عياشي سعيد"

من خلال جدول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2019 نلاحظ انخفاض في قيمة الأصول بنسبة 09,3% مقارنة بسنة 2018، وسبب هدا الانخفاض راجع إلى انخفاض الأصول غير الجارية حيث انخفضت بنسبة 13,56% مقارنة بسنة 2018، أما الأصول الجارية فقد سجلت ارتفاع بنسبة 05,35% وهذا راجع إلى ارتفاع رصيد المحزون الجاري حيث قدر بنسبة 40,15%مقارنة بسنة 2018.

أما ما يلاحظ في جانب الخصوم هو استمرار ارتفاع راس المال الخاص خلال سنة 2019 بنسبة 06,05% مقارنة بسنة 2018 بسبب تواصل تحقيق المؤسسة لأرباح، بالإضافة إلى ارتفاع رصيد حساب الترحيل من جديد بنسبة 05,95% مقارنة بسنة 2018.

على عكس راس المال الخاص فان كل من الخصوم الجارية وغير الجارية تم تسجيل انخفاض في قيمتها، حيث انخفضت الخصوم غير الجارية إلي 14853700 دج سنة 2019 بعدما كانت سنة2018 26321924 دج أي انخفاض بنسبة 43,57% والسبب في دلك هو الانخفاض في رصيد حساب القروض والديون المالية بعد أن حصلت المؤسسة على تمويل جديد.

كما انخفضت الخصوم الجارية إلى 365185298 دج سنة 2019 بعدما كانت سنة 2018 421712910 دج أي انخفاض بنسبة 13,4%.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط للفترة 2015 – 2019

يعتبر جدول حساب النتائج بيان يلخص كل من الأعباء والمنتوجات المنجزة في المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، تظهر من خلال هذا الجدول النتيجة الصافية للسنة المالية سواء ربح أو خسارة.

أولا: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة لسنة 2015

الجدول (6.3): جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية

جدول حساب النتائج	2015		2014	
البيان	مدين	دائن	مدين	دائن
1. إنتاج السنة المالية		245892788,79		261866636,85
2. إستهلاك السنة	145461402,20		146829129,51	
3. القيمة المضافة للإستغلال		100431386,59		115037507,34
4. الفائض الإجمالي للإستغلال		71914293,06		87421928,87
5. النتيجة العملياتية		17129106,12		11543252,47
6. النتيجة المالية	4599484,15		6076052,47	
7. النتيجة العادية قبل الضرائب		12529621,97	5940562,53	
8. النتيجة غير العادية				
9. النتيجة الصافية للسنة المالية		12529621,97		5467200,00

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على جدول حساب النتائج لسنة 2015 لمؤسسة "عياشي سعيد"

من خلال جدول حساب النتائج لسنة 2015 لمؤسسة "عياشي سعيد" نلاحظ أن منتوجات المؤسسة اكبر من أعباءها وبالتالي القيمة المضافة تكون موجبة ولكنها انخفضت مقارنة بسنة 2014، كما أن المؤسسة لم تقم بأي نشاط غير عادي وليس لديها أي ضريبة وبالتالي النتيجة الصافية هي نفسها النتيجة العادية قيل الضرائب وهي موجبة بقيمة 12529621,97، أي أن المؤسسة حققت ربح.

ثانيا: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة لسنة 2016

الجدول (7.3): جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2016

جدول حساب النتائج	2016		2015	
البيان	مدين	دائن	مدين	دائن
1. إنتاج السنة المالية		236406751		245892788
2. إستهلاك السنة	135653796		145461402	
3. القيمة المضافة للإستغلال		100752954		100431386
4. الفائض الإجمالي للإستغلال		73462688		71914293
6. النتيجة المالية	1186078		4599484	
7. النتيجة العادية قبل الضرائب		13762774		12529621
8. النتيجة غير العادية				
9. النتيجة الصافية للسنة المالية		13762774		12529621

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على جدول حساب النتائج لسنة 2016 لمؤسسة "عياشي سعيد".

من خلال جدول حساب النتائج لسنة 2016 لمؤسسة "عياشي سعيد" نلاحظ أن منتجات السنة المالية انخفضت مقارنة بالسنة السابقة، كما أن أعباءها انخفضت. وبالتالي انخفاض القيمة المضافة للاستغلال كما أن المؤسسة حققت أرباح لكثر من أرباح السنة السابقة.

ثالثا: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة لسنة 2017

الجدول (8.3): جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2017

جدول حساب النتائج	2017		2016	
البيان	مدين	دائن	مدين	دائن
1. إنتاج السنة المالية		205800446		236406751
2. إستهلاك السنة	100844857		135653796	
3. القيمة المضافة للإستغلال		104955589		100752954
4. الفائض الإجمالي للإستغلال		75834019		73462688
5. النتيجة العملياتية		13976353		14948852
6. النتيجة المالية	3545838		1186078	
7. النتيجة العادية قبل الضرائب		10430515		13762774

8. النتيجة غير العادية				
9. النتيجة الصافية للسنة المالية		**10430515**		**13762774**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على جدول حساب النتائج لسنة 2017 لمؤسسة "عياشي سعيد".

من خلال جدول حساب النتائج لسنة 2017 نلاحظ أن المؤسسة حققت ربح بقيمة 10430515 دج ولكنه انخفض مقارنة بالسنة السابقة 2016 حيث قدر ب13762774 دج، أي انخفاض بنسبة 24,21%.

رابعا: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة لسنة 2018

الجدول (9.3): جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2018

جدول حساب النتائج	**2018**		**2017**	
البيان	**مدين**	**دائن**	**مدين**	**دائن**
1. إنتاج السنة المالية		**172120571**		**205800446**
2. إستهلاك السنة	**79537276**		**100844857**	
3. القيمة المضافة للإستغلال		**92583294**		**104955589**
4. الفائض الإجمالي للإستغلال		**58763109**		**75834019**
5. النتيجة العملياتية		**11545753**		**13976353**
6. النتيجة المالية	**2765015**		**3545838**	
7. النتيجة العادية قبل الضرائب		**8780737**		**10430515**
8. النتيجة غير العادية				
9. النتيجة الصافية للسنة المالية		**8780737**		**10430515**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول حساب النتائج لسنة 2018 لمؤسسة "عياشي سعيد".

من خلال جدول حساب النتائج لسنة 2018 نلاحظ تواصل إنخفاض النتيجة الصافية للسنة المالية مقارنة بالسنة السابقة، حيث حققت المؤسسة سنة 2017 ربح يقدر ب 10430515 دج لينخفض سنة 2018 إلى 8780737 دج، أي إنخفاض بنسبة 18,79%.

خامسا: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة لسنة 2019

الجدول (10.3): جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد" للسنة المالية 2019

جدول حساب النتائج	2019		2018	
البيان	مدين	دائن	مدين	دائن
مبيعات البضائع				
إنتاج مباع		172835665		167252138
منتجات أخرى				
الحسومات والخصومات والمحسومات الممنوحة				
صافي مبيعات الحسومات والخصومات والمحسومات		172835665		167252138
إنتاج مخزن أو غير مخزن		1992925		4868433
إنتاج مثبت				
إعانات الإستغلال				
1. إنتاج السنة المالية		**174828592**		**172120571**
المشتريات المستهلكة				
مواد أولية	57753132		56936165	
لوازم أخرى	11945398		5830119	
تغيرات المخزون				
شراء خدمات ودراسات				
إهتلاكات أخرى	9450034		9882944	
الخصومات التي تم الحصول عليها عند الشراء				
الخدمات الخارجية	3535422		3040867	
خدمات أخرى	3151980		3847179	
الخصومات والمحسومات التي تم الحصول عليها من الخدمات الخارجية				
2. إستهلاك السنة	**85835970**		**79537276**	
3. القيمة المضافة للإستغلال		**88992622**		**92583294**
نفقات الموظفين	28434920		32062581	

الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	2882579		1757604	
4. الفائض الإجمالي للإستغلال		**57675122**		**58763109**
المنتجات العملياتية الأخرى		14044344		18948953
الأعباء العملياتية الأخرى	50000		475374	
المخصصات أو الإهتهلاك	59424873		65690933	
خسائر القيمة				
إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات				
5. النتيجة العملياتية		**12244593**		**11545753**
المنتوجات المالية				169397
الأعباء المالية	1879133		2934413	
6. النتيجة المالية	**1879133**		**2765015**	
7. النتيجة العادية قبل الضرائب		**10365460**		**8780737**
العناصر غير العادية (منتوجات)				
العناصر غير العادية (أعباء)				
8. النتيجة غير العادية				
الضرائب المستحقة على النتائج				
الضرائب المؤجلة إلى النتائج				
9. النتيجة الصافية للسنة المالية		**10365460**		**8780737**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول حساب النتائج لسنة 2019 لمؤسسة "عياشي سعيد".

من خلال جدول حساب النتائج لسنة 2019 نلاحظ أن المؤسسة حققت ربح أكبر من السنة السابقة بقيمة 10365460 دج بعدما كان يقدر سنة 2018 ب 8780737 دج أي ارتفاع بنسبة 18,06%.

من خلال ما تم عرضه من جداول حساب النتائج نستخلص أن المؤسسة لم تحقق أية خسارة خلال السنوات المدروسة ولكن قيمة الأرباح تنخفض من سنة إلى أخرى ماعدا السنة الأخيرة 2019 أين سجلت ارتفاع في نسبة إرباحها، وهدا شيء جيد بالنسبة للمؤسسة.

المطلب الثالث: حساب ربحية السهم للمؤسسة وفق المعيار المحاسبي الدولي (33) للفترة 2015-2019

بما أن الشكل القانوني لمؤسسة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط مؤسسة أشخاص فإنها لا تطبق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (33) كما أنها لا توجد طريقة لتحديد ربحية السهم بل هناك فقط توزيع

للأرباح، كما تختلف طريقة حساب ربحية السهم باختلاف طبيعة هيكل رأس المال كما تطرقنا إليه في الفصل الثاني.

لذلك سنفترض أن هيكل رأس مال مؤسسة "عياشي سعيد" هو هيكل رأس مالي بسيط يحتوي على أسهم عادية فقط.

أولا: حساب ربحية السهم لسنة 2015 وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (33)

ربحية السهم في ظل هيكل رأسمالي بسيط

$$\text{ربحية السهم الواحد الأساسية} = \frac{\text{الأرباح السنوية – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة}}$$

البسط: الأرباح السنوية – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح

كما ذكرنا سابقا فإن المؤسسة لم تقم بإصدار أسهم ممتازة وبالتالي فالبسط في هذه الحالة هو عبارة عن صافي الأرباح السنوية المقدرة ب 12529621,97دج.

المقام: عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة

نفترض أن عدد أسهم المؤسسة هو 100000 سهم عادي وأنه لم يحدث أي تغيير في عدد أسهمها العادية المصدرة والمتداولة خلال السنوات المدروسة، وعليه فإن المقام يقدر ب 100000 سهم عادي.

$$\text{ربحية السهم الواحد الأساسية} = \frac{12529621,97}{100000} = 125,3\text{دج}$$

ثانيا: حساب ربحية السهم لسنة 2016 وفقا للمعار المحاسبي الدولي (33)

ربحية السهم في ظل هيكل رأسمالي بسيط

$$\text{ربحية السهم الواحد الأساسية} = \frac{\text{الأرباح السنوية – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة}}$$

البسط: الأرباح السنوية – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح

كما ذكرنا سابقا فإن المؤسسة لم تقم بإصدار أسهم ممتازة وبالتالي فالبسط في هذه الحالة هو عبارة عن صافي الأرباح السنوية المقدرة ب 13762774دج.

المقام: عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة= 100000

$$\text{ربحية السهم الواحد الأساسية} = \frac{13762774}{100000} = 137,63\text{دج}$$

ثالثا: حساب ربحية السهم لسنة 2017 وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (33)

ربحية السهم في ظل هيكل رأسمالي بسيط

$$\text{ربحية السهم الواحد الأساسية} = \frac{\text{الأرباح السنوية – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة}}$$

البسط: الأرباح السنوية – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح

كما ذكرنا سابقا فإن المؤسسة لم تقم بإصدار أسهم ممتازة وبالتالي فالبسط في هذه الحالة هو عبارة عن صافي الأرباح السنوية المقدرة ب 10430515دج.

المقام: عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة= 100000

ربحية السهم الواحد الأساسية $= \frac{10430515}{100000} =$ 104,3دج

رابعا: حساب ربحية السهم لسنة 2018 وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (33)

ربحية السهم في ظل هيكل رأسمالي بسيط

ربحية السهم الواحد الأساسية= $\frac{\text{الأرباح السنوية–حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة}}$

البسط: الأرباح السنوية – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح

كما ذكرنا سابقا فإن المؤسسة لم تقم بإصدار أسهم ممتازة وبالتالي فالبسط في هذه الحالة هو عبارة عن صافي الأرباح السنوية المقدرة ب 8780737دج.

المقام: عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة= 100000

ربحية السهم الواحد الأساسية $= \frac{8780737}{100000} =$ 87,8دج

خامسا: حساب ربحية السهم لسنة 2019 وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (33)

ربحية السهم في ظل هيكل رأسمالي بسيط

ربحية السهم الواحد الأساسية= $\frac{\text{الأرباح السنوية–حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة}}$

البسط: الأرباح السنوية – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح

كما ذكرنا سابقا فإن المؤسسة لم تقم بإصدار أسهم ممتازة وبالتالي فالبسط في هذه الحالة هو عبارة عن صافي الأرباح السنوية المقدرة ب 10365460دج.

المقام: عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المؤسسة= 100000

ربحية السهم الواحد الأساسية $= \frac{10365460}{100000} =$ 103,65ج

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل والدي يدور حول دراسة الإفصاح في القوائم المالية على مستوي المؤسسة. حيث اعتمدت المؤسسة محل الدراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في عرض قوائمها المالية، كما اهتمت بتقديم معلومات مالية موسعة وشاملة في شكل قوائم مالية، محاولة إعطاء الصورة الصادقة والحقيقة للوضعية المالية والحرص على تقديمها في شكل واضح. حيث أن النظام المحاسبي المالي يفرض على المؤسسة إظهار جميع البنود التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية وأوجبت عرضها في صلب الميزانية وجدول حساب النتائج.

وبالتالي يتضح من خلال ما تقدم أن الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يكون أكثر شفافية وموثوقية لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تلعب المحاسبة المالية دورا هاما في إنتاج القوائم المالية وذلك نظرا للخصائص التي تتميز بها والمبادئ والفروض التي تقوم عليها.

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للتقرير المالي في المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات والبيانات المتضمنة فيها أنها تفصح عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي. الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التي تطمح للنمو والتوسع، كما أن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو مساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ قراراتهم المالية والاقتصادية ، وفي هذا الصدد جاءت هذه الدراسة تحت عنوان دور المحاسبة المالية في الإفصاح عن الأداء المالي.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج في إطار الإجابة عن إشكالية البحث بالإضافة إلى الخروج بمجموعة من الاقتراحات.

1- نتائج الدراسة:

لقد مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من استخلاص النتائج التالية:

❖ **نتائج الجانب النظري:**

- المحاسبة المالية تعمل على إنتاج قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية؛
- حتى تؤدي القوائم المالية دورها يجب أن تتميز بجملة من الخصائص النوعية والتي تقسم إلى خصائص رئيسية وهي الملائمة والمصداقية، أما الخصائص الثانوية فهي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم؛
- تعتبر القوائم المالية مصدرا هاما لما تحتويه من معلومات وبيانات تساعد كل مستخدميها من اجل اتخاذ القرارات وهذا ما تقوم عليه عملية الإفصاح من خلال تقديم معلومات صحيحة ومتكاملة؛
- تعتبر القوائم المالية أساس الإفصاح عن الأداء المالي للمؤسسة نظرا لما توفر من معلومات دقيقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تتميز المعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح المحاسبي بالمرونة وقابليتها للتغيير لضمان تكيفها مع الأحداث الاقتصادية وزيادة الإفصاح في القوائم المالية وكدا زيادة درجة الدقة والموثوقية في المعلومات المالية؛
- إن تبني وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (1) يساهم في تحسين وزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية؛
- الإفصاح عن الأداء المالي يسمح بإمداد الإدارة العليا ومختلف مستوياتها بمعلومات حول الأنشطة والمعاملات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك من اجل الحكم على الأداء المالي للمؤسسة؛
- الأداء المالي يعتبر من المحاور الرئيسية المرتبطة بالوظيفة المالية، حيث يحظى هذا الأداء باهتمام المؤسسات التي تطمح للنمو والتطور؛
- إن ربحية السهم تعتبر من المقاييس الشائعة الاستخدام للإفصاح عن ربحية المؤسسة وتحليل أداءها المالي، حيث خصصت لجنة المعايير المحاسبية الدولية المعيار المحاسبي 33 ربحية السهم، يستخدم هذا المعيار لمقارنة أداء المؤسسة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، كما يستخدم لمقارنة ربحية وأداء المؤسسة مع المؤسسات المنافسة؛

❖ **نتائج الجانب التطبيقي:**

- المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تكون أكثر مصداقية، كاملة، قانونية وموضوعية تسمح بتشجيع المستثمرين باتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة؛
- توافر المعايير المحاسبية الدولية يساعد معد المعلومات المالية في إعداد قوائم مالية وملاحق موحدة للشركات المتعددة الجنسيات؛
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من قبل المؤسسات الجزائرية في إعداد وعرض قوائمها المالية يسمح لها بإمكانية الدخول إلى الأسواق المالية الدولية؛

❖ **الاقتراحات:**

- لابد من التركيز على مختلف مكونات المحاسبة المالية للحصول على معلومات ذات خصائص نوعية؛
- إصدار القوائم المالية وفق ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية، حتى تكون البيانات والمعلومات المفصح عنها أكثر ملائمة لترشيد القرارات لما لذلك من اثر على عملية اتخاذ القرارات السليمة لدى مستخدمي هذه القوائم؛
- إلزام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي.
- يجب على المؤسسات أن تعمل على الإفصاح عن أدائها المالي بشكل مستمر لتسهيل عملية اتخاذ القرارات؛
- حث المؤسسات الاقتصادية على تبني أساليب جديدة في مجال الإعلام المالي والاقتصادي؛
- التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الجديد المعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية من خلال التكوين الجيد للمحاسبين لتحقيق الهداف المرجوة منه والخروج بقوائم مالية فعالة تلبي احتياجات مستخدميها؛
- على المؤسسات تكيف أنظمة معلوماتها المحاسبية بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية لضمان الاتساق في أساليب الإفصاح وكدا تنشيط المنافسة بين الكيانات الاقتصادية؛

❖ **أفاق الدراسة:**

تجدر الإشارة انه في سياق درايتنا لموضوع مدى مساهمة المحاسبة المالية في الإفصاح عن الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها:

- اثر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد على جودة القوائم المالية؛
- الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم؛
- مدى مساهمة المعايير المحاسبية الدولية في زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية؛

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إسماعيل يحيي التكتيكي وآخرون، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
2. كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
3. طلال الجيجاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
4. حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1998.
5. عبد الوهاب نصر على، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2004/2003.
6. سليمان مصطفى الدلاهمة، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
7. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
8. أحمد محمد أبو شماله، دراسة في المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن، 2009.
9. انتصار عبود مراد التميمي وآخرون، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008.
10. بو يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
11. هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
12. عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002.
13. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
14. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2004.
15. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
16. يونس حسن الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998.
17. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
18. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
19. فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

20. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2006.
21. خليل الدليمي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
22. مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
23. طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2008.
24. نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2005.
25. فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية، والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن، 2010.
26. طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2008.
27. حنفي عبد الفتاح، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
28. وجدى حماد حجاري، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011.
29. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة- الإفصاحات، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2006.
30. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، مصر، 2005.
31. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
32. محمد أبو نصارة وآخرون، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2005.
33. محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
34. سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
35. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحاليل، الدار الجامعية، مصر، 2002.
36. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007.
37. فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
38. عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
39. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
40. أسعد حميد العالي، الإدارة المالية الأسس العملية والتطبيقية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012.

ثانيا: المجلات

1. أبو بكر بو سالم، هدى شهيد، دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة طاهري محمد، بشار، العدد الثامن، ديسمبر2017.
2. شدى عبد الحسين جبر، ساره عبد الملك عبد الحميد، تحليل جودة سيولة المصارف باستخدام قائمة التدفقات النقدية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 111، بغداد، 2017.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1. السعيدي عيا، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2014.
2. حاتم رياض مصطفى أصلان، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
3. شباح حمزة، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل، 2014/2013.
4. عقبى حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.
5. صيود إيناس، أهمية إلتزام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي الأول "عرض القوائم المالية"،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2018/2017.
6. عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية –دراسة حالة مجمع رياض سطيف-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2006/2005.
7. تامر سمير أحمد شتات، أثر الإفصاح المحاسبي عن ربحية السهم على القرار الإستثماري –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان-، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2014/2013.
8. محمد عامر راهي العذاري، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية وأثرها على أداء الشركات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، 2017.
9. محمد باقر كرجي، قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الإستثمار، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017.
10. عثمان زياد عاشور، مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
11. محمود علي حسن الزمار، مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
12. رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

13. عز أي سبيل المطيري، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الأنثرنيث في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة شرق الأوسط، الكويت،2012/2011.
14. سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
15. بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.
16. بلعطار زوليخة، أثر إدراج الشركات في البورصة على أداءها المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل، 2015/2014.
17. بزقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.
18. نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
19. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: قياس وتقييم، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001.
20. بن عمر عبد العالي، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل، 2017/2016.

المراجع باللغة الأجنبية

أولا: الكتب

1. Borraard MARTORY , control de gestion sociale, ribrairie Vuibert, paris, 1999.